

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم الاقتصادية



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

اثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية

في الجزائر دراسة حالة بنك الجزائر

تحت إشراف:

أ.د سنوسي علي

من إعداد:

- أحمد العايب

- ايمان شحيمة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بن لخضر السعيد	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
سنوسي علي	أستاذ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
بلبار أمحمد	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2020-2019

A decorative scroll with a blue water droplet pattern. The scroll is unrolled on the left and right sides, with the unrolled parts being a light grey color. The main body of the scroll is filled with a dense pattern of blue water droplets of various sizes. In the center of the scroll, the Arabic text 'شكر وتقدير' (Shukr wa Taqdeer) is written in a black, elegant font.

شكر وتقدير

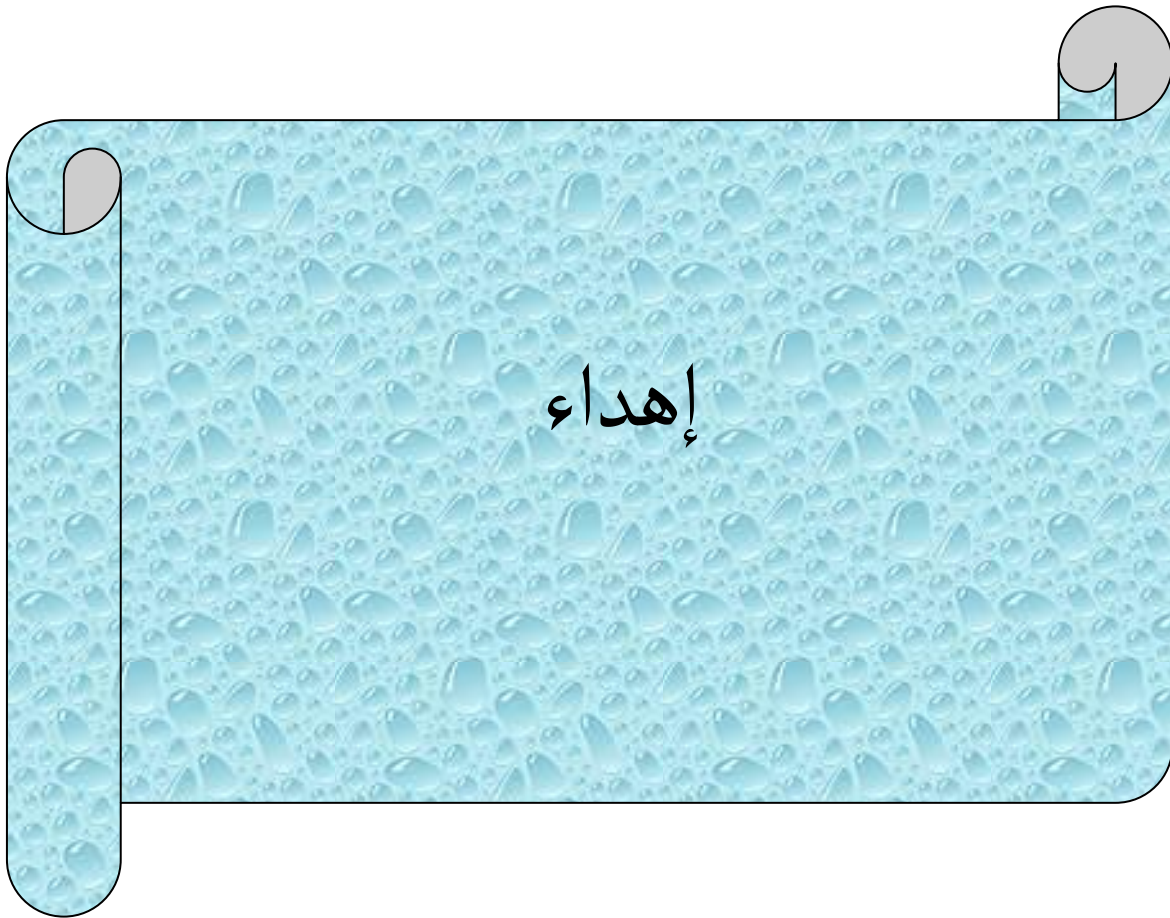
بسم الله الرحمان الرحيم:

الحمد لله الذي هدانا ووقفنا بالرغم من هاته الصعوبات أمامنا ، ربنا أوزعنا أن نشكر نعمتك التي أنعمت علينا وأن نعمل صالحا ترضاه ، وأدخلنا برحمتك في عبادك الصالحين. إن أول الشكر والحمد لله عز وجل الذي فضلنا على الخلق تفضيلا ، ويسر لنا من أمرنا وسخر عباده من كان لنا عوناً في هذا العمل.

كما نتقدم بعميق الشكر وفائض الامتنان والاحترام إلى أستاذنا الفاضل سنوسي علي الذي لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته التي قدمها لنا ، طوال فترة انجاز هذا العمل ونسأل الله رب العرش العظيم أن يمن عليه بوافر الصحة والعافية.

وأن نتوجه بالشكر والعرفان إلى أساتذتنا الأفاضل الذين أشرفوا على تعليمنا مبادئ العلوم الاقتصادية كل حسب اسمه ورتبته.

كما لا يسعنا في هذا المقام إلى أن نتوجه بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تقبلهم مناقشة هذا العمل المتواضع ، ولا ننسى أن نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل.



إهداء

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك..... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.....
في بداية الأمر الشكر والحمد لله.

ثم إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من قال فيهما عز وجل { واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا

إلى من يشقى ويتعب ليطعمني لقمة العيش إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أبي الغالي ، إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى جنة القلب ونور الفؤاد أُمِّي الحنونة أطال الله في عمرهما.

إلى من ترعرعت وكبرت بينهم إخوتي وأخواتي حفظهم الله.

إلى روح أخوي العزيزين على قلبي عيسى وعائشة رحمهما الله.

إلى جميع الأساتذة بقسم الاقتصاد واخص بالذكر أستاذي الكريم المشرف سنوسي علي.

والى جميع الأصدقاء والأحبة.

أهدي ثمرة عملي هذا المتواضع.

* العايب أحمد

بسم الله الرحمان الرحيم:

"قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " صدق الله العظيم

لا يطيب الليل إلا بشكرك ، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برويتك..... الله جل جلاله .

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى ، نبي الرحمة ونور العالمين.... سيدنا محمد صل الله عليه وسلم

إلى من قال فيهما عز من قائل " واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان إلى جنة القلب ونور الفؤاد إلى من تحت قدميها تكمن الجنان *أمي الحبيبة*

إلى تاج رأسي وقرّة عيني ، إلى من علمني العطاء بدون انتظار ، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار*أبي العزيز*

إلى من نشأت وترعرعت بينهم إخوتي وأخواتي.

إلى كل أساتذتي الكرام ، وبالأخص الأستاذ المشرف على هذا العمل سنوسي علي

إلى كل من في قلبي ولم يكتبهم قلبي.

*إيمان شحيمة.

المخلص

الملخص :

شهدت العلاقة بين البنوك المركزية والحكومات منذ النشأة الأولى حتى الوقت الحالي العديد من التطورات وفقا لتطور وظائف البنوك المركزية وتطور النشاط الاقتصادي بصفة عامة، كما كانت محل الجدل والنقاش بين المفكرين الاقتصاديين بين مؤيدين لفكرة الاستقلالية بين البنك المركزي والحكومة بحجة فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها لاسيما الحفاظ على استقرار الأسعار، وبين معارضين لفكرة الاستقلالية مؤمنين بوجود صلة ترابط قوية بين البنوك المركزية والحكومات باعتبار أن الحكومات بإمكانها التأثير على السياسة النقدية من خلال عدد من القنوات الرسمية وغير الرسمية. وعلى الرغم من تلك الآراء المعارضة إلا أن العديد من الدراسات أثبتت جدارة البنك المركزي المستقل في الحفاظ على استقرار الأسعار ومحاربة التضخم وخاصة في الدول المتقدمة حيث يسهل كثيرا الانتقال من الاستقلالية القانونية إلى الاستقلالية الفعلية. وعليه سوف نتطرق من خلال هذه الورقة البحثية إلى دراسة العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وفعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم مع إشارة لحالة الجزائر

الكلمات المفتاحية

البنك المركزي- استقلالية البنك المركزي- السياسة النقدية- فعالية السياسة النقدية -الجزائر

Résumé :

la relation entre les banques centrales et les gouvernements a vu depuis la première création à nos jours, de nombreux développements en fonction de l'évolution des fonctions des banques centrales et l'évolution de l'activité économique en général, et c'était aussi l'objet de controverses et de débats entre les économistes entre les partisans de l'idée d'indépendance de la banque centrale du gouvernement sous prétexte de l'efficacité de la politique monétaire dans la réalisation de ses objectifs, en particulier le maintien de la stabilité des prix, et les adversaires de l'idée d'indépendance, estimant qu'il existe une forte corrélation entre les banques centrales et les gouvernements, étant donné que les gouvernements peuvent influencer sur la politique monétaire par le biais d'un certain nombre de canaux formels et informels. En dépit de ces points de vue divergents, cependant, de nombreuses études ont prouvé le mérite de la banque centrale indépendante pour maintenir la stabilité des prix et lutter contre l'inflation, en particulier dans les pays développés où la transition de l'autonomie juridique à l'indépendance réelle est grandement facile. Par conséquent, nous allons aborder à travers cet article pour examiner la relation entre l'indépendance de la banque centrale et de l'efficacité de la politique monétaire dans la lutte contre l'inflation en se référant au cas de l'Algérie.

Mots clés

la banque centrale - l'indépendance de la Banque centrale –la politique monétaire- l'efficacité de la politique monétaire – Algérie



فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	شكر وتقدير
	الإهداء
	الملخص
I I-I	فهرس المحتويات
1	فهرس الجداول والأشكال
أ-ت	مقدمة عامة
الفصل الأول: اطار مفاهيمي للبنك المركزي واستقلاليتة	
2	تمهيد الفصل
6-2	المبحث الأول: عموميات حول البنك المركزي
2	المطلب الأول: التطور التاريخي لنشأة البنك المركزي
4	المطلب الثاني: تعريف البنك المركزي وخصائصه
6	المطلب الثالث: متطلبات استقلالية البنك المركزي وأسباب الدعوة إليها
12-8	المبحث الثاني: الإطار النظري لاستقلالية البنك المركزي
8	المطلب الأول: نشأة وتطور فكرة استقلالية البنك المركزي
10	المطلب الثاني: مفهوم استقلالية البنك المركزي وأنواعها
12	المطلب الثالث: متطلبات استقلالية البنك المركزي وأسباب الدعوة إليها
13	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: مدخل عام للسياسة النقدية	
15	تمهيد الفصل
21-15	المبحث الأول:مدخل مفاهيمي للسياسة النقدية
15	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وأنواعها
17	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

29-23	المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية
23	المطلب الأول: الأدوات الغير مباشرة (الأدوات الكمية) للسياسة النقدية
24	المطلب الثاني: الأدوات المباشرة (الأدوات الكيفية) للسياسة النقدية
25	المطلب الثالث: فعالية أدوات السياسة النقدية
29	خلاصة الفصل الثاني:
الفصل الثالث: دراسة حالة : أثاراستقلالية البنك المركزي الجزائري على فعالية السياسة النقدية	
31	تمهيد
39-31	المبحث الأول: تطور بنك الجزائر عبر مختلف التشريعات المصرفية
31	المطلب الأول: البنك المركزي الجزائري قبل إصدار قانون 10-90 المتعلق بالنقد والقرض
34	المطلب الثاني: بنك الجزائر وفق قانون النقد والقرض 10-90 وأهم تعديلاته
37	المطلب الثالث: تنظيم وهيكله بنك الجزائر على ضوء قانون النقد والقرض
41	المبحث الثاني: السياسة النقدية في الجزائر
41	المطلب الأول: أداء السياسة النقدية خلال 2018-1990
44	المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة النقدية في الجزائر
50	المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2018-1990
57	خلاصة الفصل
61-59	الخاتمة
63	قائمة المراجع



قائمة الجداول

والأشكال

الصفحة	قائمة الجداول والأشكال
47	الجدول رقم 01: تطور معدل إعادة الخصم (1990-2018) من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات بنك الجزائر
48	الجدول رقم 02: تطور معدل الاحتياطي الإجباري (2001-2018) من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات بنك الجزائر
51	الجدول رقم 03: تطور معدلات التضخم في الجزائر (1990-2018) : من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي
53	الجدول رقم 04: تطور معدلات النمو في الجزائر (1990-2018) : من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي
55	الجدول رقم 05: تطور معدلات البطالة في الجزائر (1990-2018) : من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي
56	الجدول رقم 06: تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر (1990-2018) من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر



مقدمة عامة

ارتبطت استقلالية البنوك المركزي أساسا بطبيعة علاقتها مع حكوماتها منذ نشأتها في القرن السابع عشر وحتى الوقت الحاضر، وقد شهدت هذه الحقبة تطورات اقتصادية وسياسية واسعة، ولاسيما على مستوى البنوك المركزية ذاتها من حيث وظائفها وأهدافها وحجم وتنوع أنشطتها، وهو ما انعكس على طبيعة علاقتها بحكومتها وحجم هذه العلاقات وتنوعها، فقد كانت العلاقة بين البنوك المركزية وحكوماتها في الحقبة التي سبقت الحرب العالمية الأولى تقوم على الرغبة في تقوية ودعم استقلالية البنوك المركزية سياسيا، وعدم تدخل الحكومات في أعمالها، ولكن هذه العلاقة اتخذت بعد الحرب العالمية الأولى أعقاب الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، منحى جديدا نظرا لزيادة معدلات البطالة وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وانحياز الأسواق المالية وإفلاس عدد كبير من المصارف التجارية والشركات . لذلك فقد حظي موضوع استقلالية البنك المركزي بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية وخاصة الدراسات المالية والمصرفية، وذلك لما له من تأثير في النشاط الاقتصادي للبلد من خلال ما يمتلكه البنك المركزي من صلاحيات تمكنه من ممارسة مهامه ووظائفه لكي يحقق أهداف السياسة النقدية وفعاليتها والتي ترتبط أساسا باستقلاليتها، حيث تعددت الآراء حول هذا الاتجاه والعلاقة بين فعالية السياسة النقدية ومدى قدرة البنك المركزي على التأثير الإيجابي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظل استقلالية هذا الأخير، وهذا ما يبرز سعي العديد من البلدان لمنح استقلالية لبنوكها المركزية.

فالجزائر لم تبق بمنأى عن هذه التحولات ولحقت بركب هذه الدول في بداية التسعينيات من القرن الماضي بتحليلها عن الاقتصاد الموجه وتبنيها لاقتصاد السوق بمباشرتها لإصلاحات اقتصادية عميقة، احتلت الجوانب المالية والنقدية قدرا كبيرا منها، كان صدور قانون النقد والقرض 90-10 في هذه الفترة منعرجا حاسما ساهم في تغيير الممارسات المالية والنقدية.

أولا- إشكالية الدراسة:

لا تعني استقلالية البنك المركزي، استقلاله عن الحكومة بشكل تام وانفصاله الكامل عنها فهو مؤسسة حكومية، إلا أن الاستقلالية تعني حرية في اتخاذ القرارات، خاصة فيما يتعلق منها بالسياسة النقدية، بالإضافة إلى الاستقلالية التي يتمتع بها مسؤولي البنك المركزي، خاصة ما يتعلق بتعيينهم وعدم فصلهم إلا بعد فترة محددة بموجب القانون، كما أن لهذه الاستقلالية الشخصية دورا في استقلالية البنك المركزي في اتخاذ قراراته حتى يتمكن هذا الأخير من تحقيق أهداف السياسة النقدية، والعمل بشكل مستقل عن الحكومة، وإعطائه صلاحيات أوسع.

من خلال ما سبق، ارتأينا صياغة إشكالية دراستنا على النحو التالي:

كيف تأثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر؟

من أجل تبسيط إشكالية الدراسة قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي متطلبات وآليات تحقيق استقلالية البنك المركزي؟

2. ما أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية؟

3. ما مدى فعالية السياسة النقدية في ظل استقلالية بنك الجزائر في ظل قانون النقد والقرض 10-90 ومختلف تعديلاته؟

ثانيا- فرضيات الدراسة:

من أجل دراسة الموضوع قمنا بوضع جملة من الفرضيات على النحو التالي:

- 1.** تتوقف استقلالية البنك المركزي على مدى التقيد بتطبيق التشريعات والقوانين المنظمة له؛
- 2.** تتحقق فعالية السياسة النقدية على مدى تحقيقها للأهداف المسطرة؛
- 3.** يعمل البنك المركزي على تحقيق الاستقرار المالي بصفة مستقلة عن الأهداف الأخرى؛
- 4.** منح قانون النقد والقرض 10/90 ومختلف تعديلاته استقلالية وصلاحيات أكبر لبنك الجزائر مما ساهم في تحقيق فعالية السياسة النقدية.

ثالثا- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال الدور الكبير والفعال الذي لعبه استقلالية البنك المركزي في تحقيق فعالية السياسة النقدية، فعدم خضوع البنك المركزي لاعتبارات وتدخلات سياسية سيزيد من شفافية ومصداقية وفعالية و السياسة النقدية،

رابعا- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح وتحليل النقاط التالية:

- 1.** تحديد مفهوم استقلالية البنك المركزي ووضع إطار شامل ومتكامل لهذه الاستقلالية؛
- 2.** إيضاح العلاقة الموجودة ما بين استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية وكيف يمكن لهذا الأخير التأثير في مختلف أهداف السياسة النقدية؛
- 3.** تقييم استقلالية البنك المركزي على ضوء قانون 10-90 المتعلق بالنقد والقرض ومختلف تعديلاته وأثرها على فعالية السياسة النقدية؛

خامسا- حدود الدراسة:

لهذه الدراسة حدود مكانية وزمنية تتمثل فيما يلي:

- 1.** الحدود المكانية: وقائع الدراسة تدور حول البنك المركزي الجزائري .
- 2.** الحدود الزمنية: حددت الحدود الزمنية لدراسة بالفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2018 والتي قمنا خلالها بتحليل أهم الأحداث والوقائع الاقتصادية التي لها علاقة بموضوع الدراسة خلال هذه الفترة وذلك للأسباب التالية:
- لأن أهم إصلاحات المنظومة المصرفية الجزائرية بما فيها البنك المركزي جاءت بموجب قانون النقد والقرض 10-90 وأهم تعديلاته (الأمر رقم 03-11، والقانون رقم 17-10)؛

سادسا- مبررات ودوافع اختيار موضوع الدراسة:

1. ميول شخصي لدراسة مثل هذه الموضوعات، خصوصا في السياسات الاقتصادية الكلية وبالتحديد السياسات النقدية؛

2. الجدل القائم حول استقلالية البنوك المركزية في مختلف الدراسات التي تناولت الموضوع والذي أصبح من بين أهم المواضيع المطروحة بين مختلف الاقتصاديين؛

3. الرغبة في البحث عن حلول للاقتصاد الجزائري وخاصة في المجال النقدي بما في ذلك البنك المركزي بناء على معطيات الساحة الاقتصادية المحلية والدولية؛

سابعا- منهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع سيتم الاعتماد على مجموعة من المناهج العلمية التي تتوافق مع موضوع الدراسة، والمتمثل في المنهج الوصفي الذي يعني بوصف الظاهرة المدروسة وتفسيرها لمعرفة الأسباب واستخلاص النتائج التي يمكن تعميمها، كذلك استخدمنا المنهج التحليلي لتحليل مجموعة من الوقائع، من أجل إعطاء رؤية واضحة ومحملة لتسلسل الوقائع، وهذا ما سيتم التركيز عليه في هذه الدراسة، كما استخدمنا أيضا المنهج التاريخي والذي من خلاله سنعرض على مختلف المحطات التي تطورت من خلالها استقلالية البنوك المركزية ومختلف المفاهيم المتعلقة بها وكذا التطور التاريخي للسياسة النقدية في الجزائر.

الفصل الأول:

مدخل مفاهيمي للبنك المركزي

واستقلاليتة

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للبنك المركزي واستقلاليتة

تمهيد:

يعتبر البنك المركزي عصب النظام المصرفي لأي دولة، فهو يمارس البنوك دورا بالغ الأهمية على الصعيد الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهو ما يسهم بدورهم في توفير بيئة اقتصادية محفزة للنمو الاقتصادي وحتى يتحقق هذا الهدف لا بد من الاتجاه إلى المزيد من دعم استقلالية البنوك المركزية ومنحها الصلاحيات الكافية، والجدير بالذكر هنا أن قضية استقلالية البنك المركزي قد سبقت ظهور نظام البنوك المركزية نفسه، و التي أحدثت بدورها جدلا واسعا امتد منذ أوائل القرن الثامن عشر.

وعليه يعد موضوع استقلالية البنك المركزي عن الحكومة من المواضيع التي أثارت جدلا كبيرا بين الاقتصاديين ، لاسيما بعد تكرار الأزمات المالية والاقتصادية التي عصفت ولازالت تعصف بدول كثيرة من العالم، حيث تمثل هذه الاستقلالية ركنا أساسيا في عملية تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.

المبحث الأول: عموميات حول البنوك المركزية

يترأس البنك المركزي النظام المصرفي لأي دولة ويعد أهم مؤسساته، برسمه وتنفيذه لسياسته النقدية، وما نتج عنها من تأثير على المتغيرات الكلية، وبالتالي على السياسة الاقتصادية الكلية، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى الخلفية التاريخية التي أدت إلى إنشاء البنك المركزي، تعريفه وأهم الخصائص المميزة له وأهم الوظائف التي ينفرد بها.

المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك المركزية.

تزامن ظهور البنوك المركزية مع التطورات الاقتصادية ، والتي بها تطورت مهامها وصولا إلى شكلها الحالي، وهذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال هذا المطلب بإبراز الوقائع الاقتصادية لنشأة البنك المركزي وكذا سنقوم بإعطاء نظرة مختصرة عن أعرق البنوك المركزية.

أولاً- الوقائع الاقتصادية المواكبة لنشأة البنك المركزي:

إن ظهور البنك المركزي في بيئة الاقتصاد المعاصر ما هو إلا محصلة لتطور تلقائي وتدرجي في أكثر من مكان بالعالم، وكانت بداية النشأة للوظائف من خلال البنوك التجارية التي تجمعت فيها معاملات متنوعة للسوق المصرفي تركزت أساسا في قبول الودائع وخصم الأوراق التجارية بأحجام نسبية كبيرة سمحت بقيام هذه البنوك بإصدار صكوك على نفسها تلتزم فيها برد قيمة الوديعة أو دفع قيمة الورقة التجارية المخصومة عند الطلب ، فهذه الصكوك شكلت

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للبنك المركزي واستقلاليتها

تاريخياً ما يعرف باسم النقود النائية*¹. فالبنوك المركزية القديمة لم تضطلع البنوك المركزية بداية نشأتها بكثير من الوظائف المعاصرة، ولم توكل إليها معظم الأعباء التي لا يتصور قيام بنك مركزي بدونها هذه الأيام، حيث عرف البنك المركزي حتى أوائل القرن 19 باصطلاح "بنك الإصدار" أو "بنك الأهلي"، إذ كان ينفرد بامتياز إصدار البنكنوت، والقيام بأعمال بنك الحكومة.²

ففي ثلاثينيات القرن العشرين ومع اختفاء نظام الذهب كنظام نقدي في معظم دول العالم ظهرت سياسات تجارية دولية قوامها الحماية الجمركية والتحكم في المبادلات الدولية بعد أن كانت حرية التجارة الدولية في النظام السائد، وفي تلك الحقبة أكد الخبراء وعلماء الاقتصاد أنه لا يكفي الاعتماد على السياسة النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية القومية وخاصة المتعلقة بمشاكل الكساد، وظهرت الاتجاهات التي تشير إلى أهمية السياسة المالية كالإنفاق العام وهيكل أسعار الضريبة والديون العامة، كما ظهرت الاتجاهات الداعية إلى إنشاء أجهزة لرقابة النقد الأجنبي واتجهت الأنظار إلى البنوك المركزية لكي تكون الأداة المنفذة للسياسات الاقتصادية الحديثة.

وفي غضون الحرب العالمية الثانية أصبح الهدف الرئيسي للبنوك المركزية في الدول المحاربة بشتى الوسائل الممكنة مع تضيق الائتمان للأغراض المدنية، أما الدول التي لم تشارك في الحرب ولكنها تأثرت اقتصادياً فقد انفردت بنوكها المركزية المحافظة على الاستقرار النسبي للأسعار وأن محاربة التضخم الذي تسبب في ندرة السلع المستوردة، كما كان عليها أن تعمل على تشجيع المشروعات المحلية في إطار محاولتها إيجاد سلع بديلة للسلع المستوردة.³ وهكذا فإن طبيعة المشكلات الاقتصادية التي لم تحل منها كثير من دول العالم خلال الحرب والسنوات اللاحقة لها، هذه المشكلات جعلت السلطات الحكومية تلجأ إلى البنك المركزي كأداة لتنفيذ الأهداف والسياسات الاقتصادية القومية، واتخاذ مجموعة من الوسائل والتنظيمات المصرفية التي تضمن أحكام الهيمنة على الائتمان، ومع ظروف السلم كان على البنوك المركزية الحديثة في معظم الدول أن تضطلع بمهام الإسهام في المحافظة على مستويات عالية من الإنتاج والتوظيف مع العمل على إحداث توازن في ميزان المدفوعات لتلك الدول ومنع حدوث التضخم.⁴

ثانياً- ظاهرة انتشار البنوك المركزية في العالم:

حفل القرن التاسع عشر بقيام الحكومات في العديد من الدول إما بمنح بنك بذاته حق إصدار الأوراق النقدية أو تولي مهمة الإصدار الرئيسية لها، أو مساعدتها على قيام بنك للإصدار تنحصر مهمته في الإصدار الجديد بموجب

* هي عبارة عن صكوك ورقية تنوب عن العملة المعدنية في التعامل عند تحويل الطلب إلى هذه العملة المعدنية .

¹ محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص 158.

² محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، لبنان، ط7، بدون سنة نشر، ص 284.

³ محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي (دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات)، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011، ص ص 270-271.

⁴ المرجع نفسه، ص 272.

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للبنك المركزي واستقلاليتها

صلاحيات وامتيازات خاصة، وقد تواكب ذلك كله مع سيطرة ورقابة حكومية بدرجات متفاوتة.¹ ويعتبر أهم حدث على إنشاء البنوك المركزية هو الذي قدمه المؤتمر المالي العالمي الذي انعقد في بروكسل عام 1920، وقد جاء في التقرير الختامي للمؤتمر أنه على كل الدول التي لم تنشأ بنكا مركزيا خاصا بها، عليها أن تبدأ العمل بإنشاء بنك مركزي، وذلك ليس فقط من أجل تحقيق الاستقرار في نظامها النقدي والمصرفي، إنما تحقيق التعاون الدولي. وقد شهدت فترة العقود الثلاثة التي عقت مؤتمر بروكسل إنشاء البنوك المركزية في أقطار مختلفة من العالم، فخلال الفترة 1921-1937، باستثناء السنتين 1929-1930، ثم إنشاء بنك أو بنكين في كل سنة وإضافتها إلى قائمة البنوك المركزية. كما ساعد وجود صندوق النقد الدولي على توسيع حركة إنشاء البنوك المركزية في الدول التي حصلت على استقلالها في إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية، فقد اعتقدت حكومات هذه الدول أن البنوك المركزية بوسعها التعامل بصيغة أفضل مع الصندوق ومع المشاكل الأخرى المتعلقة بعمليات الصرف الخارجي، ويوجد في العالم أكثر من 140 بنكا مركزيا، تم إنشاء أكثر من نصفها بعد عام 1940.²

ثالث- لمحة موجزة عن أعرق البنوك المركزية:

بدأت البنوك المركزية بالظهور في أوروبا في منتصف القرن 16، ونذكر من بين أعرق هذه البنوك ما يلي:

1. بنك السويد: يعد من أقدم البنوك تأسيسا والتي قامت بوظائف البنك المركزي، قامت الحكومة السويدية بمنحه امتياز إصدار النقد، تأسس عام 1656 كبنك خاص وأعيد تنظيمه كبنك تابع للدولة سنة 1668. وقد نجح البنك في الاحتفاظ بقدر كبير من الاستقلال في كل ما يتعلق بالسياسة النقدية وإدارتها، كما نجح في قيادة النظام المالي السويدي.³

2. بنك إنجلترا: تم إنشاؤه عام 1694، إلا أنه لم يمارس مهام الصيرفة المركزية إلا في عام 1844، ويمثل تاريخ بنك إنجلترا تاريخ تطور قواعد وأساليب الصيرفة المركزية.⁴

3. بنك فرنسا: تأسس عام 1800 لأموال مشتركة بين الدولة والأفراد، وكان ارتباط البنك بالدولة قويا منذ البداية، فكان بنك الحكومة وحصل منفردا على حق إصدار النقود الورقية في باريس.

المطلب الثاني: تعريف البنك المركزي وخصائصه

¹ نفس المرجع، ص 282.

² ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005، ص 243.

³ محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص 159.

⁴ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 241.

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للبنك المركزي واستقلاليتها

اختلفت تعاريف البنك المركزي باختلاف مدارس المفكرين الاقتصاديين، وسنحاول من خلال هذا المطلب تقديم مجموعة من التعاريف للبنك المركزي، وكذا تقديم أهم الخصائص التي تميزه عن غيره من البنوك الأخرى.

أولاً- تعريف البنك المركزي:

تعددت تعاريف البنك المركزي بتعدد المدارس الفكرية الاقتصادية للاقتصاديين التي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1. يعرف Shaw: " البنك المركزي ذلك البنك المسؤول على تنظيم حركة الائتمان."¹
2. تعريف Verra Smith: "هي النظام المصرفي الذي يوجد فيه بنك واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقد."
3. تعريف Day: "هو الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي."
4. تعريف Sayers: "هو العضو أو الجزء من الحكومة الذي يأخذ على عاتقه إدارة العمليات المالية للحكومة بواسطة إدارة هذه العمليات يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية، بما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولة."²

وهنا نلاحظ من التعريفات السابقة لمختلف الاقتصاديين نجدهم ركزوا على وظائف البنك المركزي بشكل عام.

ثانياً- خصائص البنك المركزي:

من خلال التعاريف السابقة يتميز البنك المركزي عن المؤسسات الأخرى بمجموعة من الخصائص نذكرها منها ما يلي:³

1. إن البنك المركزي مؤسسة نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تسنها والتي تحدد بموجبها أغراضها وواجباتها وتشارك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية، وتنفذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة.
2. يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي، لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك وله القدرة على خلق النقود القانونية دون سواه، وجعل جميع البنوك تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها.
3. لا يتوخى البنك المركزي الربح وإنما وجد لتحقيق الصالح العام للدولة، ولكن إن حصل الربح فيكون ذلك من قبيل الأعمال العارضة وليس الأساسية التي وجد البنك من أجلها، وغالبا ما يكون البنك المركزي مملوكا للدولة.
4. يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وله القدرة للهيمنة على إصدار النقد وعملية الائتمان في الاقتصاد الوطني.

¹ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 244.

² زكريا الدوري، يسرى سمائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، الأردن، 2006، ص 25.

³ المرجع نفسه، ص ص 26-27.

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للبنك المركزي واستقلالته

5. يمثل البنك المركزي المؤسسة المحتكرة لعملية إصدار النقد، ولم يعد للبنوك التجارية أي دور في الإصدار في جميع دول العالم.

6. هناك بنك مركزي واحد لكل في معظم أقطار العالم، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد فيها مؤسسة للإصدار النقدي خاضعة لسلطة نقدية ممثلة بمجلس الاحتياط الفيدرالي، الذي يحدد السياسة النقدية للبلد والتي تلتزم بتنفيذها جميع بنوك الإصدار.

يمكن استنتاج أن البنك المركزي هو الهيئة العليا في الجهاز المصرفي المشرف على تنفيذ السياسة النقدية، له سلطة إصدار النقود، ويضمن الاستقرار النقدي للدولة.

المطلب الثالث: وظائف البنك المركزي

من خلال التعاريف السابقة، فإن للبنك المركزي عدة وظائف ينفرد بها، وتتمثل هذه الوظائف في: البنك المركزي بنك الإصدار، بنك الحكومة، بنك البنوك والرقابة على الائتمان، والتي سنستعرضها في هذا المطلب.

أولاً- البنك المركزي بنك الإصدار:

تعتبر وظيفة إصدار أوراق النقد القانونية، أولى وظائف البنك المركزي، مما يميزه عن البنوك التجارية الأخرى حتى لقب البنك المركزي بنك الإصدار، وقد عرفت وظيفة الإصدار تطوراً تاريخياً تبعاً للأعمال المصرفية، بهدف ضمان عدم الإفراط في الإصدارات النقدية التي تصدرها عدة بنوك.¹

ثانياً- البنك المركزي بنك البنوك:

يعد البنك المركزي بالنسبة للبنوك الأخرى البنك الذي تحتفظ لديه البنوك بنسبة من ودائعها، كما يكون بجانبها كلما احتاجت إلى الأموال، ويقوم بإعادة خصم الأوراق التجارية التي تملكها البنوك، كما يقوم بعمل المقاصة بين البنوك لتسوية حسابات البنوك نتيجة تعاملها فيما بينها.²

ثالثاً- البنك المركزي بنك الحكومة:

يقوم البنك المركزي بالاشتراك مع الحكومة، في وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة. لذلك لا يمكن أن تدار هذه البنوك إدارة مستقلة عن السياسة التي ترسلها الدولة لتحقيق المصلحة الاقتصادية العامة، وهذا ما يفسر شرط ملكية الدولة للبنك المركزي، لتضمن بذلك تعاوناً وثيقاً بينه وبين السلطة الحكومية.³

¹ محمود حسن ضوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي (دراسة مصرفية تحليلية مع ملحقات بالفتاوى الشرعية)، دار وائل، الأردن، ط2، 2008، ص 57.

² إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، مصر، 2005، ص 80.

³ المرجع نفسه، ص 92.

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للبنك المركزي واستقلاليتة

رابعاً- الرقابة على الائتمان:

يهدف البنك المركزي من خلال رسم وتنفيذ السياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار النقدي عن طريق حماية القوة الشرائية وسعر صرف العملة الوطنية، وفرض الرقابة على الائتمان بحيث يتجاوب مع متطلبات النمو الاقتصادي وأهداف السياسة النقدية.¹

¹ محمود حسن الصوان، مرجع سبق ذكره، ص 59.

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للبنك المركزي واستقلالته

المبحث الثاني: الاطار النظري لاستقلالية البنك المركزي

إن الجدل حول دور البنك المركزي ومدى استقلاليته هو طرح لموضوع قديم جديد، فالتساؤل مطروح منذ مدة طويلة حول استقلالية البنك المركزي عن الحكومة، ومدى محدودية هذا الاستقلال. ويشير البعض إلى أن قضية استقلالية البنك المركزي قد سبقت ظهور نظام البنوك المركزية نفسه، وقد أحدثت جدلا واسعا امتد منذ أوائل القرن الثامن عشر. وسنركز في هذا المبحث على الجانب النظري لاستقلالية البنك المركزي وكيفية قياسها.

المطلب الأول: نشأة وتطور فكرة استقلالية البنك المركزي

يحتل البنك المركزي مكانة أساسية في الاقتصاد وذلك من خلال مختلف وظائفه الهادفة لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي، لتبرز إشكالية استقلالية كأحد الدعائم الأساسية لتحقيق أهدافه.

أولاً- نشأة استقلالية البنك المركزي:

ظهرت الدعوة إلى استقلالية البنك المركزي بعدما تجاوزت مهمة البنك وظيفة إصدار النقود إلى التأثير في اقتصاديات الدول من خلال التناسق بين حجم المعروض النقدي ومصلحة الاقتصاد واستقرار قيمة عملة الدولة، وأصبحت هناك رغبة في دعم استقلالية البنوك المركزية سياسيا وعدم تدخل الحكومات في أعمال تلك البنوك، إلا إن هذه العلاقة أخذت منحى جديد بعد حدوث الكساد العالمي الكبير (1929-1933) حيث لجأت كثير من الدول* إلى زيادة اقتراضها من بنوكها المركزية لتلبية احتياجاتها في تمويل الحرب العالمية الثانية ومن ثم إصلاح ما دمرته الحرب وقد أدت هذه الظروف إلى اتخاذ معظم الحكومات قرارات بتحويل ملكية هذه البنوك إلى ملكية الدولة.¹ كما حدث تطور هام جدا تمثل في تدخل الحكومات في إدارة البنوك المركزية، حيث أن هناك بعض البنوك المركزية في بعض دول لم يتم تحويل ملكيتها وبقيت مملوكة كما هي للقطاع الخاص، ولكن قامت حكومات تلك الدول بالتدخل في أعمال بنوكها المركزية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، من أمثلة ذلك التدخل قيام الحكومات بتعيين محافظي البنوك المركزية وفي بعض الأحيان المديرين أيضا، فقد أدى تدخل الحكومات في أعمال هذه البنوك إلى زيادة الضغط عليها، وخصوصا أن لكثير من الحكومات بعد الكساد العالمي الكبير كان مضطربا وبالتالي لجأت الكثير من الحكومات إلى زيادة اقتراضها من بنوكها المركزية لتلبية احتياجاتها. وهذا الموقف المالي المضطرب لم يكن بسبب الآثار السلبية للكساد العالمي الكبير فحسب ولكن أيضا كان بسبب تخلي معظم دول العالم عن العمل بقاعدة الذهب. وقد استمر الضغط الحكومي على البنوك المركزية من ناحية زيادة طلب الحكومات على الاقتراض من البنوك المركزية في أوقات الحرب العالمية الثانية

* تتمثل هذه الدول في الدول الصناعية الكبرى.

¹ خلف محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للبنك المركزي واستقلالته

لتمويل الحرب وفترة ما بعد الحرب،¹ وبهذا بدأت الدول لاسيما منذ التسعينات من القرن الماضي، تصدر تباعا قوانين موافقة لهذا الاتجاه، ولو اختلفت في درجة الاستقلالية الممنوحة لهذه البنوك، ولم يتوقف الأمر بطبيعة الحال على الدول الصناعية، بل امتد أيضا إلى الدول النامية، ولو أن ظروفها تركتها متأخرة في مباشرة هذا المسعى.²

ثانيا-استقلالية البنك المركزي بين الآراء المؤيدة والآراء المعارضة: إن تكريس مبدأ استقلالية البنوك المركزية لاقت تأييدا كبيرا لدى بعض السلطات المسؤولة في البنوك المركزية، كما لاقت معارضة شديدة عند البعض الآخر، وفيما يلي بعض الآراء المؤيدة والآراء المعارضة لاستقلالية البنوك المركزية:

1. الآراء المؤيدة: الحجة التي تطرح بشأن استقلال البنوك المركزية هي مصداقية السياسة النقدية، وبالتالي قدرتها على التحقيق والإبقاء على استقرار طويل الأجل للأسعار مع حد أدنى من التكاليف الاقتصادية الحقيقية، سوف تتحسن إذا كانت صياغة السياسة النقدية في أيدي المسؤولين بعيدين عن السياسة يكون باستطاعتهم النظر إلى المدى البعيد.³ وهناك متطلبات لنجاح استقلالية البنك المركزي في الدول النامية وهي:⁴

أ. إعادة هيكلة شاملة للجهاز المصرفي؛

ب. توفير إطار تشريعي وإداري مستقر تعمل في إطاره المؤسسات المالية؛

ج. تحقيق قدر من الانضباط المالي والقيام بإصلاح ضريبي؛

د. إصلاح الدائرة الحقيقية للاقتصاد الوطني؛

هـ. توفير قدر ملائم من الاستقرار السياسي.

2. الآراء المعارضة: يرى بعض الاقتصاديين أن ثمة مزايا لوجود سلطة نقدية مستقلة يمكن أن يقال أنها أجدر بالثقة في ممارسة حرية التقدير في السياسة النقدية، ولكن هذا الرأي لا يحظى بموافقة عامة، إذ أن فكرة قيام مسؤولي البنوك المركزية غير المنتخبين بتحديد عنصر أساسي في السياسة الاقتصادية ينظر إليها أنها تنافي لمبادئ الديمقراطية ويتجاهل هذا الرأي حقيقة أن أي بنك مركزي لا يكون مستقلا تماما عن الحكومة، إذ يوجد دائما عدد القنوات الرسمية وغير الرسمية تستطيع الحكومة من خلالها التأثير على السياسة النقدية، كما تستطيع الحكومات دائما في الحالات القصوى تغيير النظم الأساسية للبنوك المركزية، ومن الاعتراضات الأخرى التي تطرح أحيانا التكاليف المحتملة للخلافات التي قد تحدث بين سياسة مستقلة للنقد ومجالات السياسة الأخرى وخاصة سياسات الضرائب وأسعار الصرف، ومن أوجه القلق الأساسية

¹ زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 118.

² المرجع نفسه، ص 119.

³ زكريا الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 119.

⁴ عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الكتاب الثاني، ديوان المطبوعات الجزائرية، ط 2، الجزائر، 2014، ص 80،

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للبنك المركزي واستقلالته

بشأن استقلال البنوك المركزية أنها قد لا تقوم بالفعل بتحسين الأداء في مجال التضخم في الأجل الطويل، فما دامت البنوك المركزية بواعثها وأهدافها الداخلية الخاصة، فإنها قد تتعارض مع انتهاج سياسة نقدية غير تضخمية.¹

المطلب الثاني: مفهوم استقلالية البنك المركزي وأنواعها

لم سبق يمكن القول أن فكرة استقلالية البنك المركزي تطورت بتطور السياسة النقدية وأهدافها والحد من التضخم، سنحاول من خلال هذا المطلب إعطاء تعريف استقلالية البنك المركزي وكذا التعرف على مختلف أنواعها.

أولاً- مفهوم استقلالية البنك المركزي:

تعددت تعريفات استقلالية البنك المركزي باختلاف ونذكر منها ما يلي:

1. تلخص النظرية الاقتصادية فكرة استقلالية البنك المركزي في بضع كلمات، ووفقاً لهذا الأخير أن البنك المركزي تنقطع علاقته بالسلطة السياسية، على أن يضمن استقرار الأسعار دون التأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى مثل النمو والبطالة.²
 2. تعرف استقلالية البنك المركزي بأن صناع السياسة النقدية هم أحرار من التأثير السياسي أو الحكومي المباشر.³
 3. ينصرف مفهوم الاستقلالية إلى عدم تبعية البنك المركزي إلى أي من فروع الحكم الثلاث التشريعية، التنفيذية والقضائية ويعمل على صياغة السياسة النقدية وفقاً لوجهات نظره التي تملئها عليه المصالح الاقتصادية القومية لدولته وعادة ما يكون البنك المركزي مسؤول بشكل مباشر أمام السلطة التشريعية.⁴
 4. البنك المركزي المستقل يعني أنه لا يخضع لتوجيهات الحكومة، على عكس حالة التبعية التي يتم فيها وضع السياسة النقدية من قبل وزارة المالية، فالبنك المركزي يكون مستقلاً عندما يكون من جهة كيان تنظيمي منفصل عن الحكومة ومن جهة أخرى يمكن تنفيذ السياسة النقدية وفقاً لقرارات أعضاء البنك المركزي بدون تأثير مباشر من الحكومة.⁵
- من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تصور لمفهوم استقلالية البنك المركزي على أنه عمل البنك المركزي بعيداً عن الضغوط السياسية، واتخاذ قراراته دون تدخل من طرف سلطات الحكومة بأنواعها.

ثانياً- أنواع استقلالية البنك المركزي:

¹ زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 120.

² Yves Steiner, Le coût réel de l'indépendance de la banque centrale (Economie politique comparée de la Deutsche Bundesbank & de la Banque du Japon dans les années soixante-dix), Collection "Travaux de science politique", Institut d'Etudes Politiques et Internationales, Université de Lausanne, Suisse, février 2003, p 17.

³ Romina Bandura, Ronald Mendoza, Balkissa Sidikou-Sow, Central Bank Independence and Accountability, A Literature Review, Office of Development Studies, United Nations Development Programme, USA, November 2006, p

⁴ عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 102 .

⁵ Pietro Nosetti, les banques centrales et l'approche contractuelle de l'indépendance (les enseignements du cas de Zélande), thèse de doctorat en sciences économiques et sociales, Université Fribourg, Suisse, 2003, P 59. Néo

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للبنك المركزي واستقلالته

يمكن التمييز بين مختلف أنواع استقلالية البنك المركزي، التي يمكن ذكرها فيما يلي:

1. الاستقلالية السياسية والاستقلالية الاقتصادية:

1.1. الاستقلالية السياسية: تعكس الاستقلالية السياسية عدم وجود أي تدخل من السلطة السياسية على القرارات التي يتخذها البنك المركزي، وكذلك عدم وجود تأثير على التنظيم المؤسسي للبنك المركزي، وبما في ذلك تعيين وإزالة محافظ البنك المركزي، وعلى التنظيم المؤسسي للبنك المركزي، إضافة إلى ذلك مدة عهدة محافظ البنك المركزي وطبيعة المسؤوليات الموكلة إليه، فهذه مؤشرات تدل على استقلالية البنك المركزي.

2.1. الاستقلالية الاقتصادية: أما الاستقلالية الاقتصادية فهي تعكس حرية اختيار الأهداف والأدوات المستخدمة من طرف البنك المركزي، واستحالة تمويل عجز الميزانية العامة للحكومة من خلال خلق النقود.¹ والاستقلالية الاقتصادية تتجه نحو العمليات الاعتيادية الدورية التي يقوم بها البنك المركزي ومدى استقلاله فيها عن الحكومة مثل تقييد الإقراض لوزارة المالية أو القيام بعمليات السوق المفتوحة بحرية.²

2. الاستقلالية القانونية والاستقلالية الفعلية: تستند الاستقلالية القانونية على العناصر المدرجة في القانون مثل: إجراءات تعيين مجلس إدارة البنك المركزي، وفي كثير من الأحيان المحافظ ومدة عهده، الأهداف التي يجب أن يسعى لتحقيقها من طرف البنك المركزي، منع أو عدم تم ويل عجز الميزانية العامة أو منح القروض للاقتصاد، حرية تقرير المصير لأسعار الفائدة، دور الحكومة في تحديد دخل أعضاء البنك المركزي.³

3. الاستقلالية العضوية والاستقلالية الوظيفية: تتعلق الاستقلالية العضوية بشروط تعيين المديرين في البنك المركزي، وكذا شروط ممارستهم لوظائفهم،⁴ أما الاستقلالية الوظيفية تضم المهام والأهداف للبنك المركزي، وطبيعة أو قوة الصلاحيات ومدى إدارة أدوات السياسة النقدية، وأخيرا استقلالية ميزانية البنك المركزي.⁵

¹ Yann Videau, L'indépendance des banques centrales renforce-t-elle l'efficacité des politiques économiques ?, GREC économie, France, 2011, P01

² عبد الحسين جليل الغالي، مرجع سبق ذكره، ص 104.

³ Pietro Nosetti, Op.cit, p59.

⁴ عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص 75.

⁵ المرجع نفسه، ص 77.

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للبنك المركزي واستقلاليتها

المطلب الثالث: متطلبات استقلالية البنك المركزي وأسباب الدعوة إليها

إن معظم الدراسات التي تخصصت في استقلالية البنك المركزي، فلسفتها وحدودها، خرجت كضرورة لتوصيف الاستقلالية معتمدة على أسباب داعية لهذه الاستقلالية. وفي هذا المطلب سنطرق إلى تحديد هذه المتطلبات وكذا معظم الأسباب الداعية إليها.

أولاً- متطلبات استقلالية البنك المركزي:

لاستقلالية البنك المركزي متطلبات عدة، والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:¹

1. الضمانات التشريعية للاستقلالية وعدم وضع العقوبات والعراقيل؛
2. التحديد القانوني لأهداف البنك المركزي ولطبيعة تلك الأهداف؛
3. طرق تعيين وإقالة المحافظ ونوابه ومجلس الإدارة؛
4. طول المدة الوظيفية للمحافظ؛
5. وجود أو عدم وجود ممثل للحكومة في مجلس إدارة البنك؛
6. مدى التزام البنك المركزي بالتعليمات الحكومية وحدود تصرف البنك بأدواته؛
7. حدود التمويل المركزي للحكومة؛
8. سهولة تغيير أي خاصية من النقاط أعلاه من قبل الحكومة.

ثانياً- أسباب الدعوة لاستقلالية البنك المركزي:

من بين أهم أسباب الدعوة إلى استقلالية البنك المركزي ما يلي:

1. العلاقة بين حرية الحكومة في وضع السياسة النقدية ومعدل التضخم: تسعى الحكومة للسيطرة على البنك المركزي لتوجيه السياسة النقدية بما يخدم سياستها المالية والاقتصادية،² وذلك بإجبارها على التوسع في الإصدار النقدي وفي منح الائتمان لتمويل عجز الميزانية والتوسع في الإنفاق العام، كانت من أهم الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، وهذا ما حتم إلى عزل هذه الأداة من يد السلطة السياسية، وتركيزها في يد البنك المركزي، بشرط عزله تماماً عن إمكانية ممارسة أي ضغوط سياسية عليه، أي بشرط منحه الاستقلالية.³
2. الارتباط بين استقلالية البنك المركزي وبين استقرار الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية: باعتبار البنك المركزي هو المسئول عن إدارة السياسة النقدية، وباعتبار هدف الحفاظ على استقرار الأسعار بمثابة الهدف الأول والرئيسي

¹ عبد الحسين جليل الغالي، مرجع سبق ذكره، ص 105.

² وديع طوروس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2011، ص 229.

³ زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي، لبنان، ص 297، 2003.

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للبنك المركزي واستقلالته

لهذه السياسة وللبنك المركزي، فعليه يجب أن يتمتع البنك المركزي بالحرية التامة في وضع هذه السياسة بعيدا عن أي ضغط من قبل الحكومة.

3. عدم فعالية وكفاءة السياسة النقدية: خصوصا في مجال مكافحة التضخم في بعض الدول نتيجة لتدخل الحكومة بدرجة كبيرة في رسم السياسة النقدية إذ أظهرت نتائج بعض الدراسات أن هناك علاقة بين استقلالية البنك المركزي وخفض معدلات التضخم دون التأثير السلبي على معدلات النمو ، وهذه الدراسات نادى بضرورة استقلالية البنك المركزي.¹

خلاصة الفصل الأول:

ارتبط ظهور البنوك المركزية بالتطورات الاقتصادية والنقدية الدولية وصولا إلى شكلها الحاضر، ويعد المؤتمر المالي العالمي المنعقد ببروكسل عام 1920 كمؤشر لتقييم إنشاءه في مختلف أنحاء دول العالم، أين حددت وظائفها كبنك الإصدار بنظم تعددت أنواعها، وكذا كبنك للبنوك وبنك للحكومة، ونظرا لأهمية هذه الوظائف أبرزت مكانة البنوك المركزية في الاقتصاد في تحقيقها للاستقرار النقدي، ومن تحقيق هذا الهدف برزت إشكالية استقلالته بين التأييد والمعارضة وفق مبررات لدراسات أثبتت وجهة نظر كل فئة حسب دراستها، وكون الاستقلالية تتجلى وتنفر في عدم تبعية البنك المركزي إلى أي فرع من الفروع الحكومة الثلاث (التشريعية، التنفيذية، والقضائية)، وتبعاً لهذه الفروع فقد تعددت أنواع الاستقلالية للبنوك المركزية من الاستقلالية السياسية والاقتصادية، الاستقلالية القانونية والفعلية، والاستقلالية العضوية والوظيفية، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنها متداخلة ومرتبطة فيما بينها.

¹ خلف محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك

المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد السابع، العدد الثالث والعشرون، العراق، 2011، ص 85.

الفصل الثاني:

مدخل عام للسياسة النقدية

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المختلفة، مما جعلها تشكل حقلاً خصباً لكثير من البحوث والدراسات، وتعرض باس تمرار للنقد والتطور من طرف الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم في ظل الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهده العالم خاصة في السنوات الأخيرة، فالسياسة النقدية تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها، وهذا ما يتضح من خلال سعيها إلى التحكم في المعروض النقدي بما يتلاءم والأهداف المحددة والتي تعد أساساً حلولاً للمشاكل الاقتصادية، كالتحكم في كل من معدلي البطالة والتضخم والعمل على إيجاد حلول لأي اختلاف قد يعرفه ميزان المدفوعات ومن ثم تحديد قيمة العملة المحلية بما يتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية، فضلاً على أن السياسة النقدية تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي، ومنه فهي تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أما فيما يخص الدور الذي تلعبه استقلالية البنوك المركزية في سبيل وضع سياسة نقدية متزنة من أجل تحقيق الهدف الأساسي للسياسة النقدية والمتمثل في التقليل من معدل التضخم، وهذا الأخير سوف لن يتأتى إلا باستقلالية البنك المركزي.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للسياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، حيث يتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة ويقوم البنك المركزي بإتباع إستراتيجية معينة من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة من أجل بلوغ الأهداف المنشودة للسياسة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وأنواعها

أولاً: تعريف السياسة النقدية: للسياسة النقدية عدة تعريفات، نذكر منها:

التعريف الأول: تعرف السياسة النقدية على أنها "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة"، وبعبارة أخرى السياسة النقدية هي مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة وأجهزتها المختلفة للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على الرصيد النقدي¹.

التعريف الثاني: عرفها الاقتصادي كينت (Kent) بأنها "مجموعة من الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقود بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كالأستخدام الكامل"².

¹ بلعوز بن علي محاضرات في النظريات والسياسات النقدية الطبعة الثانية-الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2006، ص112

² رجاء الربيعي دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، أمانة للنشر والتوزيع، شارع الملكة رانيا، الجامعة الأردنية مقابل كلية الزراعة عمان 2013، ص73،

التعريف الثالث: يقصد بالسياسة النقدية "مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان.... وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلاءم الظروف الاقتصادية المحيطة والهدف من هذا التأثير إما امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد"¹.

التعريف الرابع: "مجموعة التدابير و الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي أو السلطات النقدية من اجل إحداث أثر على الاقتصاد ومن اجل ضمان استقرار الأسعار والصرف"²

التعريف الخامس: إما الاقتصادي المعروف باش(G.L BACH) فقد عرف السياسة النقدية على أنها "كل ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية"³

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات والوسائل والتدابير التي تطبقها السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي المنظمة لحجم النقود والمحافظة على استقرار الأسعار بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية المحيطة .

ثانيا: أنواع السياسة النقدية : هناك نوعان من السياسة النقدية التي تتبعها الدول هي :

1-السياسة النقدية الانكماشية: تتبعها الدول إذا مر اقتصادها بظاهرة التضخم ويكون الهدف من هذه السياسة هو تحقيق حجم السيولة المتداولة في السوق ومن خلال إتباع إحدى أدوات السياسة النقدية وبالتالي تلجأ الدولة إلى احد الإجراءات التالية:⁴

- رفع سعر الخصم من قبل البنك المركزي وبالتالي سوف يقل إقبال البنوك التجارية على إعادة خصم الأوراق التجارية وبدورها سوف تقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم مما يؤدي الى تقليل القطاعات الاقتصادية من خصم الأوراق التجارية وهذا الإجراء يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق .
- دخول البنك المركزي بائعا للسوق المفتوحة وبالتالي السوق يضح المزيد من الأوراق التجارية مقابل امتصاص من حجم السيولة المتداولة في السوق.
- رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي ،إذا رفع البنك المركزي سعر الاحتياطي الإلزامي سوف يقل مقدار السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية وبالتالي سوف تقل مقدرتها على الإقراض.

2-السياسة النقدية التوسعية: هي الإجراءات التي تتبعها البنوك المركزية لمحاربة ظاهرة الانكماش عن طريق زيادة المعروض من السيولة النقدية ،وتقوم جراء ذلك ما يلي :

¹ عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف ،دار مجدلاوي للنشر،عمان، 1999ص207

² طاهر لطرش،الاقتصاد النقدي والبنكي،الطبعة الثانية،ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر - 2015ص38

³ رجاء الربيعي،نفس المرجع،ص73

⁴ دواخي محمد الأمين ،أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر 1990-2013 ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،مالية وبنوك

2016-2017 جامعة زيان عاشور ،الجلفة ص11

خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي، تخفيض سعر إعادة الخصم، دخول البنك المركزي مشتريا الأوراق المتداولة في السوق المالية.¹

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

للسياسة النقدية أهمية وموقع خاص في السياسات الاقتصادية وتحدد أهميتها انطلاقا من الوضع الاقتصادي السائد، فلا بد من تحديد أهدافها سواء الأولية أو الوسيطة أو النهائية التي يكون من الصعب تحقيقها بصورة مباشرة، وباعتبار البنك المركزي ملزم بتحديد إستراتيجية معينة تمكنه من الوصول إلى مختلف الأهداف، فمن خلال هذا المبحث سنتعرف على مختلف أهداف واستراتيجيات السياسة النقدية وكذا آليات انتقال آثارها.

أولا: الأهداف الأولية (التشغيلية): تمثل الأ: هدف الأولية كحلقة بداية في إستراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، فمثلا عندما يتقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية، فإنه يجب تبني متغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المتفقه مع إجمالي النقود في الأجل الطويل، ولهذا فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة.² وتتكون هذه الأهداف من مجموعة من المتغيرات التي نذكرها فيما يلي:³

1. مجتمعات الاحتياطات النقدية: تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك. أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى. أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصصة).

2. ظروف سوق النقد: وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك. والاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض، وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا

¹ المرجع نفسه ، ص11

² عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

³ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص ص 114-115.

كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة وتكون سالبة إذا كانت الاحتياطات المقترضة أكبر من الاحتياطات الفائضة. كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذون الخزانة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.

ثانياً: الأهداف الوسيطة:

الأهداف الوسيطة هي مجموعة من المتغيرات تضم احتياطات البنوك ومستوى أسعار الفائدة قصيرة الأجل في سوق ما بين البنوك والمعروض النقدي، ولكن معظم المتغيرات الوسيطة ترتبط مع بعضها البعض، فالتغير في احتياطات البنوك يرتبط بالتغير في ودائع البنوك ومن ثم المعروض النقدي.¹ وتمثل أهمية الأهداف الوسيطة في:²

1. يمكن للبنوك المركزية أن تؤثر في هذه المتغيرات، وبإمكان السياسة النقدية أن تؤثر على تقلبات المجمعات النقدية، وأسعار الصرف، وعلى معدلات أسعار الفائدة؛

2. تعتبر الأهداف الوسيطة بمثابة إعلان عن إستراتيجية للسياسة النقدية، فعندما يعلن البنك المركزي عن أهدافه فإنه يريد:

أ. إعطاء الأعوان الاقتصاديين إطاراً مرجعياً لتركيز وتوجيه توقعاتهم؛

ب. الالتزام بالتحرك في حالة عدم بلوغ هذه الأهداف الوسيطة؛

ج. عندما تنتشر الأهداف الوسيطة فهي تمثل استقلالية لعمل السياسة النقدية، كما تشترط أن يكون الهدف الوسيط يعكس الهدف النهائي المنشود، وتكون الأهداف واضحة وسهلة الاستيعاب بين المتعاملين؛

د. مستوى المعدلات الأساسية لأسعار الفائدة، سعر الصرف، المجمعات النقدية.

• **معايير الأهداف الوسيطة:** تتميز الأهداف الوسيطة بمميزات نذكرها فيما يلي:³

- القابلية للقياس: يشترط في الهدف الوسيط أن يكون واضحاً وسهل الاستيعاب ويمكن قياسه؛

- القدرة على السيطرة: يشترط في الهدف الوسيط أن يكون قابلاً للضبط من قبل البنك المركزي؛

- القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي: يشترط في الهدف الوسيط أن يكون عاكساً جيداً للهدف النهائي المستهدف.

• **مكونات الأهداف الوسيطة:** تتمثل هذه الأهداف في:

- **المجمعات النقدية:** يعتبر العرض النقدي عن كمية النقود المتداولة، وهي من بين أهم عناصر الاقتصاد الكلي وهي

الشغل الشاغل للبنوك المركزية، حيث تقوم بتحديداتها وحسابها ونشرها وكذلك ضبط تغييرها. ويمكن تعريفها أنها كمية

¹ عبد القادر السيد متولي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، الأردن، 2009، ص 194.

² صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، دار الفجر الجديد، مصر، 2005، ص 126.

³ عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص 126.

النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، أو هي كافة أشكال النقود التي يجوزها الأفراد والمؤسسات والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي والنظم المصرفية في البلد.¹ ويمكن قياسها بمقاييس العرض النقدي وهي مؤشرات لكمية النقود المتداولة في الإنفاق من طرف الأعوان الاقتصاديين، فهي تمثل وسائل الدفع المختلفة، وتختلف حسب سيولتها.² وهي:³

○ المفهوم بالمعنى الضيق للعرض النقدي (M_1): تعرف بأنها مجموع وسائل الدفع المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة والتي تشمل على العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي (+) الودائع الجارية (تحت الطلب).

○ المفهوم بالمعنى الواسع للعرض النقدي (M_2): يعتبر (M_2) تعريفاً أوسع للعرض النقدي والذي يتكون من (العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي + الودائع الجارية) إضافة إلى أشباه النقود (الودائع لأجل) أي أن: **الودائع لأجل $M_2 = M_1 +$**

○ المفهوم بالمعنى الأوسع للعرض النقدي (M_3): وهو توسيع في تعريف عرض النقود خصوصا في الدول المتقدمة نتيجة تقدم العادات المصرفية، ووعي الأفراد بذلك، وعليه فإن:

(M_3): يشمل عرض النقود بالمعنى الواسع (M_2) + الودائع الادخارية لدى مصارف الادخار (خارج البنوك التجارية).

هناك من الاقتصاديين من يضيف تعاريف أوسع للعرض النقدي الناتج عن التطور الاقتصادي في بعض الدول المتقدمة هي:

(M_4) حيث أن: **شهادات الودائع القابلة للتفاوض $M_4 = M_3 +$**

(M_5) حيث أن: **شهادة ودائع قابلة للتفاوض $M_5 = M_4 + 100.000$**

إن المشكلة الأساسية التي ظهرت في السنوات الأخيرة، هي تحديد نوع المجمع النقدي (أو كمية النقود)، وأيضا سرعة دوران النقود التي أصبحت أقل استقرارا من السابق نتيجة الابتكارات المالية الحديثة، كما أن العلاقة بين كمية النقود والأسعار والإنتاج مرنة في المدى القصير.⁴ وقد تكون هذه المشاكل سببا يدفع السلطات النقدية إلى التوجه بشكل مباشر نحو استهداف النقود التي تصدرها أي القاعدة النقدية، ويعود السبب في ذلك أنها تتحكم تحكما كاملا في هذا المصدر، وإن تطلب الأمر اللجوء إلى مراقبتها بشكل كمي. ويفترض استعمال القاعدة النقدية كهدف وسيط للسياسة

¹ علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر 2014، ص 23.

² عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص 155.

³ علي صاري، مرجع سبق ذكره، ص 23.

⁴ عبد القادر خليل، المرجع نفسه، ص 155.

النقدية ومعرفة المضاعف النقدي بين هذه القاعدة النقدية وأي مجموع من مجاميع الكتلة النقدية، ويسمح ذلك بمعرفة المستوى المرغوب للمجموع النقدي المستهدف.¹

معدل الفائدة كهدف وسيط: يعد القطاع العائلي والاستثماري على حد سواء شديدي الحساسية لمعدلات الفائدة من ناحية تكلفة قروضهم، ومن ناحية تلقى التعويضات عن توظيف مدخراتهم، ولذلك يجب على السلطات العامة أن تهتم بتقلبات معدلات الفائدة، ولكن المشكل يكمن في تحديد المستوى الأفضل لهذه المعدلات، وعلى السلطات في هذه الحالة أن تحافظ على أن تكون تغيرات مستوى معدلات الفائدة ضمن هامش أو مجالات واسعة كثيرا وحول مستوى وسطي مقابل للتوازن في الأسواق لأن المجال الواسع لتقلبات معدلات الفائدة يمكن أن يحدث تذبذبا في الاستقرار الاقتصادي وأن عمليات متتالية من عدم التوازن يتولد عنها حالات أيضا متوالية من التضخم والركود، ولهذا السبب تكون السلطات مضطرة أن تترك هامش لخلق كمية من النقود أكبر أو أقل من تلك التي كان من المفروض تقييدها بالهدف الكمي بالنسبة للمجموعات النقدية.²

فمعدلات الفائدة مهمة سواء على مستوى الصعيد الداخلي والخارجي:³

○ **على مستوى الصعيد الداخلي:** تؤثر على مستوى استثمارات المؤسسات مثل: الاستثمار في السكن، وعلى الاختيارات بين السندات والنقد.

○ **على مستوى الصعيد الخارجي:** تؤثر بشدة على تحركات رؤوس الأموال في الأجل القصير وفي المجموع يجب أن تكون معدلات الفائدة إيجابية لا هي مرتفعة ولا هي منخفضة ومستقرة قدر الإمكان في الزمن. إن لجوء السلطات النقدية إلى معدل الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية ليس بالأمر الهين لا من حيث تحديد مستواه ولا من حيث تأثيره وفعالته، من زاوية تحديد مستواه، يعتبر معدل الفائدة مؤشرا يلفه نوع من الغموض بسبب ارتباط جزء منه بتغيرات مستقلة عن أدوات السياسة النقدية مثل مستوى الأسعار والتوقعات التضخمية وحجم الدخل الحقيقي وحجم العجز في مالية الدولة.⁴

معدل الصرف كهدف وسيط: إن معدل الصرف مؤشر هام حول الأوضاع الاقتصادية لدولة ما، وذلك بالمحافظة على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرات الشرائية، ويمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من أجل رفع معدل صرف النقد اتجاه العملات الأخرى، وقد يكون محاربا للتضخم وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية.⁵ يستخدم معدل الصرف كهدف وسيط للسلطة النقدية فانخفاض أسعار الصرف سيعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات كما أن استقرار هذا المعدل سيشكل ضمانا لاستقرار

¹ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 152.

² صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، مرجع سبق ذكره، ص 126-127.

³ عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 82.

⁴ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 146-147.

⁵ عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 83.

وضعية البلاد اتجاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل والحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات.¹ فتحقيق تعادل نقدي ملائم أو أمثل عن طريق السياسة النقدية، يتم من خلال ما نسميه بمستويات تحديد التعادل النقدي وهي من جزئين:²

○ **احتياطي الصرف:** إن الاحتفاظ بكميات من العملات الصعبة، مع مرونة الاستدانة في الأسواق الدولية، يمكن من تخصيص جزء من هذه الاحتياطات أو الاقتراضات لمواجهة عدم التعادل النقدي (عجز ميزان المدفوعات). إلا أن أهم جانب يحافظ على العملة هو قوة الاقتصاد، ووجود صادرات بأسعار تنافسية في الخارج، ولذلك يتطلب من السلطات النقدية الحصول على أسعار الصادرات والواردات حتى تتمكن من تعديل سعر الصرف اعتمادا على حساب أسعار السلع المصدرة، وأسعار السلع في البلد المستورد.

○ **الأهداف المبرمجة:** وتكون على المدى المتوسط والقصير من خلال مراعاة عدة عوامل في ضبط سعر الصرف وهي:

- مدى تنافسية الصناعات الوطنية مع غيرها؛
- وضعية ميزان المدفوعات؛
- الاحتياطي من الصرف؛
- أداء السلطة النقدية في تسييرها اليومي لسوق الصرف.

ثالثا: الأهداف النهائية

تبدأ إستراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية التي اختارتها السلطات النقدية، ثم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها في ضوء السياسة الاقتصادية العامة، وعموما هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة النقدية هي:

- 1- استقرار المستوى العام للأسعار:** يبرز هدف السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بوضوح هدف استقرار الأسعار، فعدم الاستقرار في الأسعار يعرض البنيان الاقتصادي لهزات أو أزمات كبيرة بسبب تقلبات الرواج والكساد، فتتعرض العملة لتدهور قيمتها في حالة التضخم، كما تحدث البطالة في حالة الكساد، كما يخلف أضرارا وخيمة على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا.
- 2- العمالة الكاملة:** تهدف معظم دول العالم المتقدم والنامي إلى الوصول على العمالة الكاملة حيث تعمل قوانينها وتشريعاتها لتحقيق أقصى عمالة ممكنة ومازالت تمثل هدفا للسياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة.

¹ نصيرة بن نافلة، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2014)، مجلة بشائر اقتصادية، العدد السابع، كلية

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، ديسمبر 2016، ص38.

² عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص 158-159.

3- تحقيق معدل عال من النمو للاقتصاد الوطني

ولكن إذا نظرنا إلى دور السياسة النقدية في تحقيق معدل عال لنمو الاقتصاد الوطني، نجد أنها باستطاعتها أن تعمل على تحقيق ذلك، كما أنها تساعد في المحافظة على النمو، ولكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توافرها لتحقيق هذا المعدل العالي، كتوافر الموارد الطبيعية والقوى العاملة الكفؤة وتوافر عوامل وظروف سياسية واجتماعية ملائمة، ولذلك فإن دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل، وكذلك مع سياسة مالية ملائمة غير مناقضة لدور السياسة النقدية.

4- تحقيق توازن ميزان المدفوعات

يبرز دور السياسة النقدية في تقليل العجز في ميزان المدفوعات من خلال قيام البنوك المركزية باستخدام أداة من أدوات السياسة النقدية وهي رفع سعر الخصم، أنه سيجعل البنوك التجارية ترفع من أسعار الفائدة وإذا ارتفعت فإن الإقبال على الائتمان أو طلبه سينخفض، وهو ما سيجعل الأسعار تميل إلى الانخفاض أيضا، أن الطلب قد قل على السلع المعروضة، وإذا انخفضت الأسعار محليا فإن هذا الإجراء سيؤدي إلى تشجيع الصادرات، وإلى تخفيض الطلب على السلع الخارجية طالما أن الأسعار المحلية منخفضة، وكما أن ارتفاع أسعار الفائدة محليا سيغري الأفراد الأجانب إلى توظيف أموالهم بالبنوك الوطنية، وبالتالي تدفق أموال أجنبية إلى داخل الدولة، وهذا ما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، ومع انخفاض الأسعار المحلية ينخفض معدل التضخم وهو ما يجعل السلع المحلية أكثر قدرة على منافسة السلع الأجنبية، كما أنه يشجع زيادة الصادرات، ويخفض العجز في ميزان المدفوعات. وعليه فإن هذه الإجراءات تجعل دور السياسة النقدية مهما في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات، وخاصة عندما يعاني الاقتصاد من معدل مرتفع للتضخم، بالإضافة إلى عوامل أخرى تؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي مثل:

- تزايد الصادرات أو انخفاض في الواردات.

- معدل التضخم في الداخل يكون منخفضا بالنسبة للدول المتعامل معها.

- أسعار الفائدة الحقيقية الأعلى في الداخل.

- أسعار الفائدة الحقيقية الأقل في الخارج.

أما دور السياسة النقدية في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات في الدول المتخلفة فإنه يختلف عما ذكرنا نتيجة لعدم توافر العوامل المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى نقص احتياطات الصرف لدى هذه الدول وتأثر سيولة الجهاز المصرفي بحالة ميزان المدفوعات لكل التغيرات التي تتعرض لها احتياطات المصارف من العملات الأجنبية التي تمتلكها.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية

يعتبر البنك المركزي المسؤول عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية باستخدامه أدوات كمية (غير مباشرة) وأدوات نوعية (مباشرة)، ويتوقف الاختيار فيما بينها حسب حالة الاقتصاد والهدف النهائي المراد تحقيقه، لهذا سنحاول من خلال هذا المبحث استعراض مخلف هذه الأدوات بتعريفها، تطورها التاريخي وفعالية كل أداة على حدى

المطلب الأول: الأدوات الغير مباشرة (الأدوات الكمية) للسياسة النقدية: وتنقسم بدورها الى:

أولاً: سياسة معدل إعادة الخصم: يعتبر من أقدم الأدوات التي لجأ إليها البنك المركزي في التأثير على السيولة والائتمان، حيث استعملت في سنة 1839، ففي حالة التضخم يرفع البنك معدل إعادة الخصم (سعر البنك) ليحدد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان بغية مجابهة الأوضاع التضخمية ومن ثم يلجأ البنك المركزي إلى سياسة الحد من الائتمان لدى البنوك التجارية فيقوم برفع تكلفة الائتمان المتمثلة في معدل الفائدة فترتفع تكلفة التمويل، مما يدفع المستثمرين بالامتناع عن الاقتراض، وقد يلجئون إلى استثمار أموالهم في السوق المالية بشرائهم أسهم وسندات، وهكذا تخرج الأموال من فح السيولة فيتقلص حجم الكتلة النقدية وينكمش.

أما في حالة إتباع البنك المركزي لسياسة توسعية نفعيه يقوم بخفض معدل إعادة الخصم حتى يتيح للبنوك بخصم ما لديها من أوراق تجارية، أو إقتراضية منه للتوسع في منح الائتمان فيقل المستثمرون على البنوك التجارية للحصول على المزيد من الائتمان بتكلفة منخفضة.¹

ثانياً: عمليات السوق المفتوحة: يقوم البنك المركزي بالتأثير على احتياطات البنوك التجارية عن طريق بيع وشراء الأوراق المالية والعملات الأجنبية، وتتم هذه العملة في إطار ما يسمى بعمليات السوق المفتوح، ويمكن أن تتطور هذه السوق بمثابة شبكة من الوسطاء الماليين الذين يتعاطون بيع وشراء الأوراق المالية مع البنك المركزي ويشترك النجاح عملية السوق المفتوحة إن يوجد سوق مزدهر للأوراق المالية (بورصة) يتم فيها تداول الأسهم والسندات على أسس معروفة²

ثالثاً: المعدل الاحتياطي القانوني: الاحتياط القانوني أو الإجمالي يجبر البنوك على الاحتفاظ لدى البنك المركزي في حساب غير منتج للفوائد بجزء أدنى من استحقاقاتها الواجبة للأداء، وأحياناً جزء من قروضها الممنوحة، معدل هذا الجزء هو قابل للتغيير وقد يختلف من بلد لآخر، فكلما ارتفع هذا المعدل كلما أصبح مجبراً أكثر بالنسبة للبنوك، وإذا كان هناك ارتفاع في هذا المعدل فإن حاجة البنوك التجارية للنقد المركزي ستزداد، ذلك انه ينبغي عليها زيادة احتياطياتها لدى البنك المركزي ويؤدي ذلك إلى تخفيض السيولة المصرفية التي تسبب مشاكل للبنوك لأنها مجبرة على مواجهة التسيريات بالنقد المركزي وأمام هذا الوضع تكثف البنوك من اللجوء على البنك المركزي عبر السوق النقدي فإذا كان البنك المركزي قد حدد عبر تدخلات في السوق النقدي معدلات فائدة مرتفعة فإنه بتوجب عند ذلك توقع ارتفاع تكلفة إعادة التمويل بما أن الاحتياطات الإلزامية لا تنتج أي فائدة فسيترتب عنها خسارة (غير فعلية) للمداخيل أو الأرباح التي كان يفترض أن

¹ بلعوز بن عليا، مرجع سابق، ص 122-123

² أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن 2002 ص 235

تتحقق في ظل عدم وجود احتياطات إجبارية هذا الأثر الأخير يطلق عليه تكلفة إعادة التمويل فيصبح على البنوك تقييد مساهمتها في إصدار النقود والعكس صحيح.¹

المطلب الثاني: الأدوات المباشرة (الأدوات الكيفية) للسياسة النقدية: تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعا، وذلك لوجود قطاعات معينة تهتم بها السياسة النقدية ولا يمكن التأثير عليها باستخدام أدواتها الغير مباشرة، حيث تهدف الأدوات المباشرة إلى الحد من حرية المؤسسات المالية لممارسة بعض النشاطات كما وكيفا ومن الأدوات المباشرة نجد:

أولا: تنظيم القروض الاستهلاكية:

تعتبر هذه الوسيلة من أهم الأدوات النوعية السياسية الرقابة على القروض الاستهلاكية، كأن يقوم البنك المركزي بفرض حد أقصى للأموال التي يستخدمها البنك في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة ويمكن تنويع هذا الحد حسب درجة أهمية السلع الاستهلاكية المختلفة، أو يقوم البنك المركزي بفرض حدود قصوى للمبيعات المؤجلة أو تحديد رصيد من المدفوعات النقدية يطلب من المشتري بنظام التقسيط بأن يدفعه كجزء من قيمة الشراء في حين يمكن تحديد حدود قصوى زمنية تسدد خلالها قيم السلع المختلفة وهو ما يؤدي إلى تخفيض عدد الأقساط مع رفع قيمة القسط²

ثانيا : النسبة الدنيا للسيولة:

ويقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول المنسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، خوفا السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي³

ثالثا: السقوف التمويلية:

تعمل السقوف التمويلية على الحد من التوسع من التمويل الإجمالي وجعله عند المستوى المأمون للتوسع النقدي والتمويلي الذي يحدد في الخطة، وإن أي بنك يتجاوز سقفه التمويلي يلتزم بان يودع لدى البنك المركزي مبلغا يعادل هذا التجاوز أو أن تفترض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير البنك أو السلطة النقدية ومن ثم فإن استخدام البنك المركزي سقف إجمالي على ما يمكن أن يمنحه البنك لكل عميل لضمان تنوع وتوزيع الاستثمار يود بدون شك بالفائدة على الفرد والمجتمع

¹ فضيل رايس، المتغيرات في الحسابات الخارجية واثارها على الوضعية النقدية في الجزائر 1989-2010 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية شعبة اقتصاد تنمية جامعة باتنة 2012-2013 ص92

² بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص129

³ عبد المجيد قدرى، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2006 ص81

رابعاً: تخصيص التمويل: يستطيع البنك المركزي أن ضمن توزيعاً هادفاً للاستثمارات التي تحقق الرفاهية الاقتصادية من خلال الخطة التي ترسمها الدولة في تحديد أولويات المجتمع وأهدافه وفي نفس الإطار يمكن البنك المركزي أن يحدد نسب معينة لتمويل القطاعات ذات الأولوية، كتمويل القطاعات الصغيرة الزراعية أو التجارية أو الصناعية بالقروض الأزمة، وللبنك المركزي أن يقدم مساعدة مالية إلى بعض البنوك أو المؤسسات، وإنما لهدف إعادة التمويل بموجب الخطط الإلزامية لتشجيع التدفقات التمويلية إلى القطاعات ذات الأولوية أو لتشجيع أنشطة معينة¹

خامساً: الإقناع الأدبي:

وتسمى أحياناً سياسة المصارحة حيث يحاول صانعو السياسة النقدية كثيراً التأثير على المصارف والمنشآت المالية الأخرى من خلال الإقناع الأدبي، فمن خلال المقالات في الصحف والمجلات، والخطب في المناسبات المختلفة يحاول المسؤولون عن هذه لسياسة تغيير سلوك المنشآت المالية إلى الاتجاه المرغوب فيه ومع ذلك فإن سياسة المصارحة لا تنتج آثاراً إلا إذا دعمتها وسائل أخرى مثل:

تغيير سعر الخصم أو نسبة الاحتياطي القانوني، ومهما يكن من أمر فإن الإدارة النقدية لا تستطيع تغيير سلوك المنشآت المالية والمصارف من خلال التهديد الشفهي أو ما تقدمه من نصائح وعظات وتقوم هذه الفكرة أساساً على أن للمصرف المركزي مكانة هامة بالنسبة للجهاز المصرفي ككل، وعلى طبيعة العلاقات التي تربطه بغيره من المؤسسات النقدية، حيث يعتمد المصرف المركزي هذه الوسيلة لشرح الحالة الاقتصادية للمؤسسات النقدية بصفة عامة والمصارف التجارية بصفة خاصة وإقناعها بالسياسة النقدية المناسبة والتأثير على هذه المؤسسات لكي تتبع سياسة اختيارية تتناسب مع ما تقتضيه الظروف.²

المطلب الثالث: فعالية أدوات السياسة النقدية

تنحصر فعالية السياسة النقدية بمدى إمكانية استخدام أدوات السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق أهداف السياسة النقدية، كما ترتبط هذه الفعالية أيضاً بمدى التنسيق والملائمة بين استخدام هذه الأدوات من جهة واستخدام أدوات السياسة المالية من جهة أخرى بغية تجنب آثار الإجراءات والتدابير المتعارضة التي يمكن أن تنجم في حالة عدم التنسيق والملائمة بين هاتين السياستين وعلى هذا الأساس نتناول في هذا المطلب عن ماهية تلك الفعالية وضرورة التنسيق بين السياستين كما سنتطرق إلى تأثير السياسة النقدية على استقرار الأسعار في ظل استقلالية البنك المركزي.

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 129-130

² عقيل جاسم، مرجع سبق ذكره، ص ص 212-213

أولاً: ماهية فعالية السياسة النقدية:

لقد ساد الاعتقاد لدى أغلبية الاقتصاديين أن السياسة النقدية هي من أهم السياسات التي تتبعها الدولة وتحظى لاهتمام وأهمية كبيرة بالإضافة إلى مستوى عال من الكفاءة والفعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

1- مفهوم فعالية السياسة النقدية: يقصد بفعالية السياسة النقدية مدى قدرتها في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي، بغية تحقيق أهداف السياسة النقدية المسطرة من قبل السلطة دون الخروج عن مجال تحقيق معدلات نمو اقتصادية للقطاعات الإنتاجية وتحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية بالإضافة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وترتكز فعاليتها في مدى إمكانية استخدام الأدوات الكفيلة بتحقيق الغرض المسطر بمعالجة الأوضاع الاقتصادية غير المرغوب فيها إضافة لمدى تنسيق بين استخدام أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية بتفادي آثار عدم التنسيق نتيجة إجراء تطبيق هاتين السياستين¹

2- فعالية أدوات السياسة النقدية:²

أ- فعالية سياسة إعادة الخصم:

إن هدف سياسة إعادة الخصم هو التأثير على قدرة البنوك التجارية في التوسع أو التقييد من حجم قروضها، أو التأثير في اتجاهات السوق النقدية ككل وخاصة ما يتعلق منها بأسعار الفائدة السائدة، أي أثمان اقتراض رؤوس الأموال لمدة قصيرة.

وفعاليته تستدعي أن لا تكون هناك مصادر أخرى للسيولة أو الائتمان سواء في السوق النقدية ذاتها أو في الأسواق الجانبية بخلاف البنك المركزي.

فإذا فرضنا، وأنه كان لدى المشروعات المختلفة الاحتياطيات النقدية السائلة المخصصة للتمويل الذاتي أو وردت في اقتصاد قومي رؤوس أموال أجنبية بغرض التوظيف والحصول على العائد المرتفع، فإن رفع سعر إعادة الخصم لا يؤثر في مقدرة السوق النقدية على أصول نقدية سائلة وعلي زيادة حجم الائتمان وهذه نتيجة طبيعة للإحلال الجديد وما يترتب على ذلك من زيادة عرض كمية النقود السائلة، وبالنسبة للبنوك كوحدات مستقلة.

فالإلتجاء إلى البنك المركزي لإعادة خصم ما لديها من أصول في شكل أوراق تجارية والسندات يفترض الحاجة إلى التمويل من جانب هذه البنوك ونقص السيولة اللازمة لها، فقد تتمتع البنوك التجارية بسيولة مرتفعة وتستطيع موارد ذاتية أن تغطي القروض الممنوحة، ومن مظاهر التناقض في هذا المجال، أن رفع سعر الفائدة يزيد من إيداعات الأفراد

¹ مصطفى جاب الله، السياسة الاقتصادية الكلية، الابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2018، ص155

² سنوسي علي، محاضرات في النقود والسياسة النقدية، مقدمة لطلبة السنة الثانية ل م د، 2015، ص132،

والمشروعات للحصول على عائد مرتفع، مما يزيد في سيولة البنوك التجارية، وترتفع مقدرتها على إعطاء القروض وخلق الائتمان دون الاعتماد على البنك المركزي.

بمجرد رفع سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي ليس كافياً لأن يجعل البنوك التجارية تحجم على خلق الائتمان والتوسع في القروض بحجة نفقات القروض، حتى ولو كانت هذه البنوك تنقصها السيولة، فهي تلجأ بالرغم من ذلك إلى البنك المركزي لخصم ما لديه من أوراق تجارية وسندات، حتى ولو تحملت نفقة أكبر ما دام بإمكانها أن تمتص هذه الزيادة في سعر الخصم من النفقة الكلية للدين (سعر الفائدة، نفقات الدين الإدارية) بحيث تظل أرباحها ثابتة، ويتحمل الزيادة في الواقع العميل الراغب في الحصول على القروض، ويؤكد ذلك أن الطلب على الائتمان من جانب القطاع غير البنكي (العملاء والمشروعات) لا يتأثر بزيادة نفقة الدين باعتبارها تمثل جزءاً ضئيلاً من نفقة الإنتاج ككل، مادام يستطيع أن يعوض هذه الزيادة عن طريق رفع الإنتاجية ولا خوف عليه من ذلك.

فغالباً ما تكون الفترات التي يرفع فيها البنك المركزي من سعر إعادة الخصم هي فترات تضخمية، وتتميز بالزيادة في الطلب وبالتالي فإن المشروعات في مطالباتها بقروض لتوسيع نطاق إنتاجيتها تضمن زيادة المبيعات وارتفاع الأسعار في نفس الوقت.

ولا يجب أن تتوقع من جهة أخرى أن خفض سعر إعادة الخصم وبالتالي أسعار الفائدة السائدة في السوق النقدية والتي يقرها البنك المركزي في فترات لانكماش هادفاً من ذلك إلى تشجيع النشاط الاقتصادي عن طريق الإقراض والائتمان من شأنه أن يدفع المشروعات إلى طلب القروض من البنوك التجارية، وأن يدفع هذا الأخير خلق الائتمان وطلب السيولة من البنك المركزي. ومنه نستطيع القول بأن سياسة إعادة الخصم وسيلة توجيه للتأثير على أسعار الفائدة وعلى حجم الائتمان واتجاهات السوق النقدية، وغالباً ما تحاول البنوك التجارية أن تراعي الأهداف التي دفعت البنك المركزي إلى تحديد سعر معين للخصم ولكنها تحتاج إلى أساليب أخرى تجعلها أكثر فعالية.

ب- فعالية سياسة السوق المفتوحة

بينما تقتصر فعالية سعر الخصم على النجاح في إمداد أو سحب الأرصدة النقدية القانونية من البنوك التجارية، نجد أن سياسة السوق المفتوحة تتحدد فاعليتها بقدر نجاحها في تحقيق السيولة أو عدم سيولة السوق النقدية ككل، وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن إدارة البنك المركزي بمفردها لا تكفي لتحقيق هذا النجاح بل أن ذلك يتوقف بالقدر الكبير على حجم وطبيعة السوق النقدية فيجب أن يكون لهذا السوق من الشمول والسعة، ما يجعله معبراً بحق عن إمكانيات النقود والائتمان لاقتصاداً. ففعالية هذه السياسة تتحقق بإرادي البنك المركزي من جانب والبنوك التجارية من جانب آخر.

وقد تتفق المصالح وقد تتعارض فيزيد البنك المركزي من مشترياته من الأصول الحقيقية، وتزيد السيولة في السوق النقدية ومع ذلك لا تستخدم هذه السيولة في زيادة الائتمان.¹

ج- فعالية سياسة الاحتياطي الإجباري :

إن هذه الوسيلة لها تأثير فعال على سيولة البنوك التجارية هذا التأثير يتحدد بإرادة البنك المركزي طبقا للسياسة النقدية التي يسعى لتطبيقها. هل يكفي التأثير في السيولة لكي تحدد قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان؟. إن هذه النسبة من الاحتياطي تشهد تغيرا لعدة مرات في فترة قصيرة بحسب ما إذا كان البنك المركزي يسعى إلى إعادة التوازن في السوق النقدية أم لا لمواجهة تقلبات الاقتصاد القومي ككل، والذي غالبا ما يكون في مراحل تضخمية أو انكماشية وبذلك فإن تغير معدل الاحتياطي الإجباري ما هي إلا خلق تقلبات في السوق النقدية. هذه التقلبات من شأنها إحداث تعادل في المدى القصير وخلق آثار عكسية في المدى الطويل، بالإضافة إلى إحداث تغيرات في ميزانية البنوك التجارية أثناء إعدادها لميزانياتها وتوقعاتها لكمية الودائع ومختلف أوجه الإنفاق.

ويمكن اعتبار معدل الاحتياطي الإجباري مجموعة من التقلبات لذا تحاول البنوك التجارية التقليل من التأثير البنك المركزي في هذا المجال من خلال احتفاظها بنوع من الأصول الحقيقية المتميزة بالبساطة والسهولة في التحول إلى أصول نقدية وبذلك تستطيع الحصول على السيولة من البنك المركزي.²

3-شروط نجاح فعالية السياسة النقدية:

- إن نجاح السياسة النقدية في تحقيق أهدافها إنما يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط نذكر منها ما يلي:
- تحديد أهداف بدقة نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة فكلما كان الهدف واضحا ومحددا كلما زاد ذلك من فعالية السياسة النقدية.
 - هيكل النشاط الاقتصادي، مكانة القطاعين العام والخاص، سياسة الحكومة اتجاه المؤسسات الإنتاجية بالإضافة إلى حرية التجارة ومرونة الأسعار.
 - مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لاسيما النقدية منها.
 - توفر نظام معلوماتي فعال، إذ تؤثر السياسة النقدية من خلال تأثيرها على كمية النقود، ومن هذا المنطلق فيجب على مصممي السياسة النقدية امتلاك معرفة شاملة وتفصيلية عن وضع الاقتصاد في مختلف أسواقه واخلالاته وإمكانياته
 - حالة نشاط السوق الموازي إذ كلما قل نشاط السوق كلما أمكن التحكم في الاقتصاد وبالتالي تفعيل السياسة النقدية³

¹ سنوسي علي، مرجع سبق ذكره، ص135

² سنوسي علي، مرجع سبق ذكره، ص136

³ جميلة وجدي، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة تلمسان 2015-2016، ص45

- نظام سعر الصرف تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر الصرف المرن أكثر من اقتصاد سعر الصرف الثابت.
- درجة الوعي الادخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الاقتصادية.
- سياسة الاستثمار، مناخ الاستثمار، تدفق رؤوس الأموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب ومدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة.
- توفر أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة ومدى أهمية السوق الموازي.
- مدى استقلالية البنك المركزي عن الحكومة.¹

خلاصة الفصل الثاني:

لقد لقيت السياسة النقدية اهتماما من قبل مختلف المدارس الاقتصادية، فالسياسة النقدية هي جزء من السياسة الاقتصادية التي تسعى بتطبيقها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وتبدأ إستراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها والتي تتنوع بين الكمية والنوعية للتأثير على الأهداف الأولية التي اختارتها السلطات النقدية، من ثم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها في ضوء السياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة النقدية بشكل خاص، وتمثل هذه الأهداف في تحقيق استقرار مستوى العام للأسعار، تشجيع النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، وتحقيق توازن ميزان المدفوعات، وتحدد فعالية السياسة النقدية من خلال مدى تحقيقها للأهداف النهائية..

¹ بلعزوز بن علي مرجع السابق ص 133

الفصل الثالث:

دراسة حالة :

استقلالية البنك المركزي

الجزائري

و أثرها على فعالية السياسة

النقدية

تمهيد :

تعتبر الإصلاحات التي مست بنك الجزائر تحولا جذريا في النظام النقدي الجزائري، من خلال تفعيل دور السياسة النقدية ووصولها إلى تحقيق أهدافها النهائية، والتصدي للصدمات الخارجية وانخفاض أسعار البترول، وباعتبار بنك الجزائر السلطة النقدية والمتمثل في مجلس النقد والقرض والمسؤول على الإشراف على السياسة النقدية من حيث صياغتها وتحديد أدواتها وأهدافها تنسيقا مع الحكومة بصفتها مسؤولة عن السياسات الاقتصادية، وهذا ما سيزيد من ضغط الحكومة بطبيعة الحال على بنك الجزائر الذي سيؤثر على استقلاليته الفعلية بالرغم من أن قانون النقد والقرض منحه استقلالية قانونية بمختلف تعديلاته، وهذا بدوره التأثير على أدائه وهذا ما سيؤثر على استقلالية بنك الجزائر الفعلية أو القانونية بالرغم من أن قانون 10-90 المتعلق بالنقد والقرض ومختلف تعديلاته الذي عمل على توسيع صلاحيات بنك الجزائر من أجل تحقيق فعالية السياسة النقدية وضمان تحقيق أهدافها.

المبحث الأول: تطور بنك الجزائر عبر مختلف التشريعات المصرفية

يتكون الجهاز المصرفي الجزائري من مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية، على رأسه بنك الجزائر متمتعا بمختلف الوظائف التقليدية للبنوك المركزية التي اكتسبها من خلال إصدار قانون 10-90 المتعلق بالنقد والقرض والصادر في 14/04/1990 وعلى مختلف تعديلاته، وفي هذا المبحث سنحاول التعرف على مختلف التطورات التي مر بها بنك الجزائر قبل وبعد إصدار هذا القانون.

المطلب الأول: البنك المركزي الجزائري قبل إصدار قانون 10-90 المتعلق بالنقد والقرض

ورثت الجزائر عن الاستعمار نظاما مصرفيا بنك مركزي كان يسمى البنك المركزي الجزائري وعدة بنوك ومؤسسات مالية، فغداة الاستقلال بدأت الحكومة الجزائرية بعملية تأميمها والقيام بإصلاحات المصرفية من أجل مواكبة التغيرات الاقتصادية وجعل النظام المصرفي الجزائري فعالا بصفة عامة والبنك المركزي الجزائري بصفة خاصة.

أولا- تطور البنك المركزي الجزائري قبل سنة 1990 :

كانت الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي تابعة للاستعمار العثماني، ففي العصر العثماني كان يسود نظام المعدنين (الذهب والفضة) الذي كان دورها ضئيل في عملية المبادلات.¹

1. المرحلة ما بعد الاستقلال: ورثت الجزائر عن النظام الاستعماري بعد الاستقلال نظاما بنكيا يتكون من عدة بنوك تجاوزت العشرين بنك، كلها بنوك أجنبية، وقد اقتنعت الجزائر مبكرا بصعوبة إيجاد الانسجام اللازم بين نظام بنكي ذو نزعة ليبرالية، تحت وصاية نظام استعماري، ونظام اقتصادي وليد ذو نزعة اشتراكية يهدف إلى تبني سياسة نمووية تتمتع

¹ سليمان بوفاسة، أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2018، ص 242.

بالاستقلالية.¹ وباعتبار أن البنك المركزي يمثل رمزا من رموز السيادة بادرت الجزائر بإنشاء البنك المركزي الجزائري في 1962/12/13 بموجب القانون رقم 62-144، واستكمالا لهذه السيادة تم إنشاء الدينار الجزائري كوحدة نقدية جزائرية، وذلك في 1964/04/10 بموجب القانون رقم 64-111، حيث كانت العملة السائدة قبل ذلك هي الفرنك الفرنسي.²

وقد أسند إلى البنك المركزي الجزائري في بداية الأمر المهام التالية:³

- أ. يقوم بعملية الإصدار النقدي؛
 - ب. يعتبر الصراف للخرينة العمومية؛
 - ج. إدارة إحتياطيات الدولة من العملة الصعبة؛
 - د. يشرف على سيولة البنوك التجارية عند إنشاءها؛
 - هـ. إدارة ومراقبة الائتمان؛
 - و. القيام بعمليات الخصم وإعادة الخصم للخواص استثناء؛
 - ز. منح على المكشوف للخرينة العمومية في حدود 3,5% و5% من القيمة الجارية العادية للدولة للسنة السابقة؛
 - ح. خصم الكمبيالات والديون الضخمة لأمر حساب الخزينة (الأقل من 3 أشهر).
- بالرغم من أن النصوص بينت بدقة ووضوح هذه المسؤوليات إلا أن الوقائع أثبتت أن البنك المركزي الجزائري لم تكن له سلطة فعلية تسمح له بتكريس هذه المهام في الميدان، فالبنوك التجارية كانت تحت سلطة وزارة المالية وليس تحت سلطته كبنك للبنوك، كما أن الخزينة لم تكن فقط لا تخضع لسلطته بل كانت سببا مباشرا في التوسع النقدي، وعنصرا رئيسيا في رسم السياسة الإقراضية وتنفيذها، ولذلك نجد في الواقع أن الروح التي تبرر وجود البنك المركزي كمؤسسة مسؤولة عن تسيير الوضع التقليدي قد تم تحويلها عمليا إلى مؤسسات أخرى.⁴
- ثانيا- أهم الإصلاحات النقدية قبل إصدار قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض

عرف البنك المركزي الجزائري خلال مرحلة ما قبل 1990 إصلاحات عديدة تزامنت مع الأوضاع الاقتصادية التي مرت بها الجزائر آنذاك، وتمثلت أهم الإصلاحات النقدية التي ميزت هذه المرحلة فيما يلي:

1. إصلاح سنة 1971: تمثل الاهتمام الأساسي الذي ميز هذه المرحلة في البحث عن كيفية استمرار تمويل النشاط الاقتصادي لندرة الموارد المالية من جهة، وتخلي البنوك الأجنبية عن دورها التمويلي من جهة أخرى، وفي ظل العجز الكبير الذي حققته المؤسسات العمومية ومن أجل خلق شروط تحقيق قطاع مالي مرتبط باختيارات السياسة المنتهجة في

¹ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 323.

² رحيم حسين، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 296.

³ سليمان بوفاسة، مرجع سبق ذكره، ص 245-246.

⁴ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 331.

الجزائر بعد الاستقلال والمعتمدة أساسا على التسيير المخطط مركزيا، قررت الجزائر إجراء عدة إصلاحات كان أولها إصلاح سنة 1971 الذي أخضع البنك المركزي لسلطة وزارة المالية، إضافة إلى أن الآليات التقليدية للسياسة النقدية استعملت بشكل ضيق جدا، كما أن تكلفة القرض كانت تحدد إداريا.¹

2. إصلاح سنة 1986: عملت التناقضات التي ظهرت على مستوى النظام النقدي على إدخال إصلاحات جديدة عليه سنة 1986 بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19/08/1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، حيث كان المضمون الأساسي لهذا الإصلاح يتمثل في إرساء القواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي، فقد أرسى هذا الإصلاح مجموعة من المبادئ التي أصبحت تشكل معالم النظام النقدي الجديد والتي تتمثل على الخصوص فيما يلي:

أ. استعادة البنك المركزي لدوره كبنك البنوك، وأصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية وإن كانت هذه المهام تبدو في أحيان كثيرة مقيدة؛

ب. وضع نظام بنكي على مستويين تم بموجبه الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية؛

ج. استعادة مؤسسات التمويل لدورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، فأصبح بإمكان البنوك أن تستلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها، وأن تقوم بمنح القروض دون تحديد مدتها أو للأشكال التي تأخذها، كما استعادت حق متابعة استخدام القرض واسترداده؛

د. تقليص دور الخزينة في نظام التمويل وتغيب مركز الموارد المالية.²

3. إصلاح 1988: صدر قانون استقلالية المؤسسات في 12/01/1988 تحت رقم 06-88، وجاء هذا القانون معدلا ومتمما لنظام البنوك والقرض، نظرا لما تطلبت التغييرات الاقتصادية من الاحتياجات في الميدان النقدي، ويعتبر هذا القانون كنهاية لنظام التخطيط، ويعتبر البنك مؤسسة تجارية وليس مصلحة عمومية، وكذلك فك الارتباط والوصايا التي كانت تمارسها الوزارة على البنوك وذلك تمهيدا للدخول في اقتصاد السوق، وأكد هذا القانون من جهة أخرى على دور البنك المركزي في إعداد وتسيير السياسة النقدية فيما يخص تحديد سقف إعادة الخضم حسب المادة 03 من القانون مراعاة عامل الخطر في توزيع القرض، وما ينجر عنه من مردود سواء كان إيجابيا أو سلبيا عكس ما كان عليه من قبل، لما كانت الخزينة مسؤولة عن ضمانه سواء القرض الذي يعطى بدون مقابل مهما أدى إلى تأزم النظام البنكي.³

¹ فتيحة ملياني، الإصلاحات النقدية في الجزائر ودرها في تحقيق الاستقرار النقدي، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 1، العدد 14، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2016، ص 158.

² الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 327.

³ سمية حاجي، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات (حالة الجزائر 1990-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص 224.

وفيما يتعلق بالاستقلالية في هذه المرحلة، نجده في قانون المالية 1965 حيث وضع البنك المركزي كلية في خدمة الخزينة العامة وهذا بمنحها تسيبقات غير منتهية ولا مشروطة، الشيء الذي قلل من مكانة البنك المركزي آنذاك، فضلا على أن المنظومة المصرفية تعد أداة تطبيق للسياسة التي تقرها الحكومة في إطار المخطط الوطني للتنمية، فالبنك المركزي الجزائري في هذه المرحلة لم تعط له الاستقلالية التي تمكنه من تحديد سياسته النقدية نظرا لسيطرة الخزينة العمومية على الجهاز المالي والنقدي في الجزائر، الشيء الذي جعل مصداقية السياسة النقدية في هذه المرحلة أمرا صعبا، حيث كان النقد يمثل التابع المتغير للخطة المادية مما جعل الجزائر تدخل في اختناقات اقتصادية اضطرتها إلى عقد اتفاقيات التثبيت والتكليف الهيكلي مع صندوق النقد الدولي واضطرت بذلك إلى إعادة النظر في التشريعات النقدية.¹

المطلب الثاني: بنك الجزائر وفق قانون النقد والقرض 90-10 وأهم تعديلاته

يعد قانون النقد والقرض 90-10 نقطة تحول للنظام المصرفي والنقدي ويعتبر أهم التشريعات الذي أعطى بنك الجزائر وظائفه التقليدية وانفصاله عن الخزينة العمومية، وفي هذا المطلب سنحاول التعرف على هذا القانون وأهم تعديلاته.

أولا- قانون النقد والقرض 90-10:

يعتبر القانون رقم 90-10 الصادر في 14/04/1990 والمتعلق بالنقد والقرض من بين أهم النصوص التي شرعت للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، ويتضمن هذا القانون بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي في إنجاح الإصلاحات أولا وضمان تمويل كفاء ومتناسق للاقتصاد الوطني، وبالرغم من أن هذا القانون قد أخذ بأهم المبادئ التي جاء بها قانون 1986 إلا أنه أسس للنظام النقدي الوطني الجديد نظرا للمفهوم الشامل الذي حملته حول ما سوف يكون عليه هذا النظام سواء كان ذلك على مستوى تنظيمه أو على مستوى أدائه.²

أ. أهداف قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض: لقد سعي القانون إلى تحقيق هدفين أساسيين نذكرهما فيما يلي:³

- معالجة أوضاع المحيط المالي للاقتصاد الوطني: وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية التقليدية وذلك بتنشيط قوى السوق من خلال:
- تقليص دور الخزينة العمومية في تمويل الاستثمارات العمومية؛

¹ عمار بوزعور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية (حالة الجزائر)، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 214-215.

² الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 343.

³ موسى لولو بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص 251-252.

- التركيز على المخاطر البنكية وذلك عن طريق جمع المعلومات التي تساعد على التقليل من المخاطر من خلال إنشاء مركزية المخاطر؛

- تنشيط السوق النقدية وتطويرها كي يتم تعظيم منفعة وتخصيص الموارد المتاحة لتمويل الاقتصاد.

● إدارة القروض الخارجية : من خلال السهر على الإدارة الحسنة للالتزامات الخارجية وضمان السير الحسن لسوق الصرف للتحكم في السوق الموازية.

ب. مبادئ قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض: يبي هذا القانون على خمسة مبادئ أساسية نذكرها فيما يلي:¹

● إتخاذ القرارات النقدية على أساس أهداف السياسة النقدية لا على أساس الأهداف الكمية للاقتصاد، حيث أنه في ظل التخطيط المركزي للاقتصاد لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة، بل كان الهدف هو تعبئة الموارد لتمويل البرامج المخططة للتنمية، وفي ظل قانون النقد والقرض أصبحت القرارات تتخذ على أساس أهداف تحددها السلطة النقدية.

● الفصل بين العمل المركزي كسلطة نقدية وعمله كعمول خزينية، ففي ظل قانون النقد والقرض لم تعد هذه العملية تتميز بالتلقائية وبلا حدود، بل أصبحت تخضع لبعض القواعد، فمثلا القروض أو التسبيقات التي يمكن أن تستفيد منها الخزينة خلال سنة مالية معينة تكون في حدود 10% فقط كحد أقصى من الإيرادات العادية لميزانية الدولة المسجلة في السنة المالية السابقة، ويجب أن لا تتجاوز مدة هذه التسبيقات 240 يوما متتالية أو غير متتالية خلال السنة الواحدة، كما ينبغي تسديدها قبل انقضاء هذه السنة.

● انخفاض التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد مقابل استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظيفتها التقليدية في منح القروض، وبصلاحيات واسعة في تنوعها لمختلف القطاعات الاقتصادية ولمختلف الآجال كما أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية، وإنما على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

● إلغاء التعدد في مراكز السلطة النقدية وتوحيدها، إذ بعد أن كانت هذه السلطة مشتتة بين ثلاث أطراف هي وزارة المالية، الخزينة العمومية، البنك المركزي الذي لا يملك سوى امتياز احتكاره لإصدار النقود، جاء قانون النقد والقرض ليعيد السلطة النقدية إلى سلطة وحيدة ومستقلة هي البنك المركزي الجزائري الذي تحول اسمه بموجب هذا القانون إلى بنك الجزائر، فُصِّحَ يمارس هذه السلطة هيئة جديدة وهي مجلس النقد والقرض.

● إعادة الصلاحيات الكاملة للبنك المركزي ليمارس دوره كبنك للبنوك، وتوفير الأدوات اللازمة لمراقبة نشاطها وعملياتها، واستغلال مركزه كملجأ أخير للإقراض بالنسبة لهذه البنوك في توجيه سياساتها الإقراضية نحو خدمة الأهداف العامة لسياسته النقدية.

ثانيا- تعديلات قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض:

¹ ناصر سليمان، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة (مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك

الجزائر)، مكتبة الريام، الجزائر، 2006، ص: 269-271.

عرف قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض عدة إصلاحات وتعديلات سمحت بتطوير النظام النقدي وبنك

الجزائر، وصولاً إلى الشكل النهائي الذي وصل إليه اليوم. وتمثلت هذه التعديلات فيما يلي:

1. الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض: عرف قانون النقد والقرض تعديلاً

بموجب الأمر 01-01 المؤرخ في 27/02/2001، حيث جاء هذا الأمر بهدف إجراء تعديلات، وتمثلت أساساً في

تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين:

أ. جهاز مجلس الإدارة: يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي حسب البنود المنصوص عليها في القانون.

ب. جهاز مجلس النقد والقرض: مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك

الجزائر.¹

2. الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض: في 26 أوت 2003 وبموجب الأمر رقم 03-11 والمتعلق بالنقد

والقرض، تم إلغاء قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14/04/1990، وإعطاء حرية إضافية بغرض

توفير الشروط المواتية في مجال النقد والقرض والصرف للتطور الاقتصادي والسهل على تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي

للعلمة.²

ويهدف هذا الأمر إلى:³

أ. تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال:

• فصل إدارة البنك عن مجلس النقد والقرض؛

• توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض في إدارة السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف والتنظيم والتسيير؛

• إعطاء استقلالية أكبر للجنة المصرفية بإضافة أمانة عامة خاصة بها.

ب. تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي من خلال:

• إثراء مضمون وشروط عرض التقارير الاقتصادية والمالية والتقارير المتصلة بالتسيير التي يرفعها بنك الجزائر إلى مختلف

مؤسسات الدولة وخصوصاً إلى رئيس الجمهورية؛

• إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الأرصدة الخارجية والمديونية؛

• توسيع وسائل ميزانية الدولة بتسيير نشاط للاحتياطي وللمديونية العمومية الداخلية والخارجية من أجل تمويل الإعمار

المتصلة بالأحداث المأساوية التي عاشتها البلاد أثناء العشرية السوداء؛

¹ سليمان بوفاسة، مرجع سبق ذكره، ص 256.

² منصر كريمة، الإصلاح الاقتصادي والمالي (التجربة الجزائرية)، دار اليازوري، الأردن، 2020، ص 158.

³ علي بن قدور، محمد بيرير، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيام، الأردن، 2018، ص 228-229.

• سهولة أفضل في انسياب المعلومات المالية التي أصبحت ضرورة بحكم مكافحة الكوارث الكبرى المعاصرة، وظروف أمانة مالية أحسن لفائدة المؤسسات الاقتصادية والأمة بوجه عام.

ج. ضمان حماية أفضل للبنوك والساحة المالية والإدخار العمومي من خلال:

- دعم شروط ومقاييس اعتماد البنوك ومسيريها والعقوبات الجزائية التي يتعرض لها مرتكبو المخالفات؛
- تعزيز صلاحيات جمعية البنوك والمؤسسات المالية، وكذا اعتماد القانون الأساسي لهذه الجمعية من بنك الجزائر؛
- منع تمويل نشاطات المؤسسات التابعة لمؤسسي البنك ومسيرييه من أموال البنوك التي يسيرونها؛
- تعزيز وتوضيح شروط سير مركزية المخاطر.

3. الأمر 04-10 المعدل والمتمم للأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض: في 26/08/2010 تم إصدار

الأمر رقم 04-10 ليعدل ويتمم الأمر 11-03 والمتعلق بالنقد والقرض، بغرض تعزيز الإطار المؤسسي ومراقبة البنوك والمؤسسات المالية، حماية الزبائن وتحسين نوعية الخدمات البنكية، ومن أهم اعتباراته اتخاذ الإجراءات التي من شأنها ممارسة النشاط البنكي في شكل شراكة باعتبار قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والذي اعتمد الشراكة كأسلوب لجلب الاستثمارات الأجنبية.¹

4. القانون 10-17 المتمم للأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض: تم إصدار القانون رقم 10-17 في

11/10/2017 متمما للأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض، ومس القانون تعديل المادة 45 بإضافة مادة 45 مكرر، والتي نصت على أن بنك الجزائر يستطيع بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بتمويل الخزينة العمومية بشكل مباشر عن طريق شراء السندات المالية التي تصدرها، وذلك في الحالات التالية:

أ. تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛

ب. تمويل الدين العمومي الداخلي؛

ج. تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.²

المطلب الثالث: تنظيم وهيكله بنك الجزائر على ضوء قانون النقد والقرض

يتبع بنك الجزائر قواعد المحاسبة التجارية، فهو لا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية كما لا يخضع لرقابة مجلس المحاسبة ولا إلى القيد بالسجل التجاري، كما يعفى من الخضوع إلى جميع الضرائب، والحقوق، والرسوم والأعباء المتصلة بنشاطاته، وتعود ملكية رأس ماله بالكامل للدولة، كما يستطيع أن يفتح فروعاً أو وكالات له في كل المدن كلما رأى ذلك ضرورياً.³ ويتكون بنك الجزائر من مجلس الإدارة، مجلس النقد والقرض والرقابة المصرفية والاحترازية.

أولاً- جهاز مجلس الإدارة:

¹ منصر كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 158-159.

² المادة 01، القانون رقم 10-17 المتعلق بالنقد والقرض، 11/10/2017.

³ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 349.

يتكون جهاز مجلس الإدارة حسب قانون النقد والقرض من:

1. إدارة بنك الجزائر: يتولى إدارة بنك الجزائر محافظا يساعده ثلاثة نواب يعينون جميعهم بمرسوم رئاسي،¹ ويعين المحافظ لمدة غير محددة بعد ما كان يعين لمدة ستة سنوات قابلة للتجديد وفقا لأحكام المادة 22 من القانون 10-90 المتعلق بالنقد والقرض،² ويقوم محافظ بنك الجزائر بأداء المهام التالية:³
 - أ. إدارة شؤون بنك الجزائر ويتخذ جميع تدابير التنفيذ ويقوم بجميع الأعمال في إطار القانون؛
 - ب. يوقع باسم بنك الجزائر جميع الاتفاقيات والمحاضر المتعلقة بالسنوات المالية والحصائل وحسابات النتائج؛
 - ج. يمثل بنك الجزائر لدى السلطات العمومية في الجزائر ولدى البنوك المركزية الأجنبية ولدى الهيئات المالية الدولية ولدى الغير بشكل عام؛
 - د. رفع الدعاوي القضائية والدفاع عنها بناء على متابعتة وتعجيله، ويتخذ جميع الإجراءات التحفظية التي يراها ضرورية؛
 - هـ. شراء الأملاك العقارية المرخص بها قانونا والتصرف فيها، وينظم مصالح بنك الجزائر ويحدد مهامها؛
 - و. يوظف أعوان بنك الجزائر وفقا للشروط المنصوص عليها في القانون الأساسي للمستخدمين ويعينهم في مناصبهم ويرقيهم ويعزلهم ويفصلهم؛
 - ز. يعين ممثلي بنك الجزائر في المجالس والمؤسسات الأخرى عندما يكون مثل هذا التمثيل مقروا.
2. مجلس الإدارة: يتكون مجلس الإدارة من المحافظ كرئيس والنواب الثلاثة بالإضافة إلى ثلاثة موظفين ذوي أعلى درجة معينين بموجب مرسوم رئاسي بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي والمالي، ويقوم بإدارة بنك الجزائر بتمتعته بالصلاحيات التالية:
 - أ. التداول بشأن التنظيم العام لبنك الجزائر وكذا فتح الوكالات والفروع أو إلغائها وكذا الفصل في شراء العقارات والتصرف فيها والاطلاع على جميع الشؤون التي تخص تسيير بنك الجزائر؛
 - ب. ضبط اللوائح المطبقة في بنك الجزائر والموافقة على القانون الأساسي للمستخدمين ونظام رواتب أعوان بنك الجزائر؛
 - ج. تحديد ميزانية بنك الجزائر لكل سنة والشروط والشكل اللذين يعد بنك الجزائر بموجبها حساباته وضبطها؛
 - د. ضبط توزيع الأرباح ويوافق على مشروع التقرير الذي يرفعه المحافظ باسمه إلى رئيس الجمهورية.⁴
3. حراسة بنك الجزائر: تتضمن حراسة بنك الجزائر هيئة مراقبة تتكون من مراقبين إثنين ويعينان بمرسوم رئاسي، ينتدب هذان المراقبان على أساس الدوام الكامل، ويتم اختيار مراقبي بنك الجزائر على أساس كفاءتهم ومعارفهم في المجالات المالية والمحاسبية الخاصة بالبنوك المركزية، وتمتد مهام المراقبان إلى حراسة بنك الجزائر عامة تشمل جميع مصالحه وجميع

¹ المادة 13، الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، 2003/08/26.

² المادة 13، الأمر 01-01 المعدل والمتمم للقانون 10-90 والمتعلق بالنقد والقرض، 2001/02/27.

³ المادة 16، الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، المرجع نفسه.

⁴ المواد 18 و19، الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سبق ذكره.

العمليات التي يقوم بها كما يمارسان حراسة خاصة على مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة إضافة إلى حراسة تنظيم السوق النقدية وسيرها، ويقوم المراقبين بكل عمليات التدقيق والمراقبة التي يعتقدان أنها ضرورية ومفيدة بالنسبة لحسن تسيير البنك.¹

ثانيا- جهاز مجلس النقد والقرض:

يكلف مجلس النقد والقرض بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر، ويتكون مجلس النقد والقرض من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر وشخصيتين مختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والنقدية وتعيينان بموجب مرسوم رئاسي. يعقد المجلس أربع دورات عادية برئاسة محافظ بنك الجزائر الذي يستدعيه للاجتماع ويحدد جدول أعماله، ويمكن أن يستدعي إلى انعقاد اجتماع كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وبمبادرة من رئيسه أو من عضوين منه، ويقترحون في هذه الحالة جدول أعمال مجلس النقد والقرض ويستلزم عقد الاجتماعات بحضور ستة من أعضائه على الأقل ولا يمكن لأي مستشار أن يمنح تفويضا لتمثيله في اجتماع المجلس.² وتتمثل مهام وصلاحيات مجلس النقد والقرض فيما يلي:³

1. إصدار النقود؛

2. تحديد المعايير والشروط الخاصة بعمليات بنك الجزائر*؛

3. تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها؛

4. منتجات التوفير والقروض الجديدة؛

5. إعداد معايير وسير وسائل الدفع وسلامتها؛

6. تحديد الأهداف الخاصة بتطور المكونات المختلفة للكتلة النقدية وحجم القرض؛

7. وضع الشروط الخاصة بإنشاء البنوك والمؤسسات المالية وفتحها، وكذا شروط فتح مكاتب تمثيل خاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر ولاسيما شروط الحد الأدنى من رأس مالها وكذا كيفية إبرائه.

ثالثا- الرقابة المصرفية والاحترازية:

يقصد بالرقابة المصرفية عموما مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسيير عليها أو يتخذها البنك المركزي على البنوك، بهدف الحفاظ على سلامة مركزها المالي من أجل ضمان تكوين جهاز مصرفي سليم يساهم في دفع عجلة

¹ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 351-352.

² المواد 58، 59 و 60، الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سبق ذكره.

³ مصطفى بو بكر، الرقابة المصرفية والتنظيم الاحترازي الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2019، ص 16.

* هذه العمليات تتمثل في إعادة الخصم، إيداع ورهن السندات العمومية والخاصة.

التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين. ففي هذا الصدد وتنفيذا لمقررات لجنة بازل * صدر بنك الجزائر النظام رقم 02-03 المؤرخ في 2002/11/14، المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، حيث ورد في المادة 3 منه مجموعة من التدابير الرقابية منها: نظام مراقبة العمليات، التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات، أنظمة تقييم المخاطر والتأجيل ونظام التوثيق الإعلام.¹

تتمثل هيئات الرقابة المصرفية وفق قانون النقد والقرض فيما يلي:

1. لجنة الرقابة المصرفية: تنص المادة 105 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، على تأسيس لجنة مصرفية تعمل على مراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للتنظيم المصرفي مع المعاقبة على أي اختلالات في حالة مخالفة هذا التنظيم، ومن ثم تسهر هذا اللجنة على احترام قواعد حسن سير المهنة حيث تعتمد هذه اللجنة في مراقبتها على وثائق تراها مفيدة وتطلبها من أي بنك أو مؤسسة مالية في إطار تحرياتهما، وتتكون هذه اللجنة من المحافظ وثلاث أعضاء مختصين في المسائل النقدية والمالية، وقاضيان منتدبان من مجلس المحكمة العليا ومجلس الدولة وممثل عن مجلس المحاسبة، والممثل في الوزير المكلف بالمالية على أن تكلف هذه اللجنة وأعوانها بالرقابة الميدانية في عين المكان.

2. مركزية المخاطر: تنص المادة 98 من الأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض على تأسيس مصلحة تسمى مركزية مخاطر المؤسسات، ومركزية مخاطر العائلات ومركزية المستحقات غير مدفوعة، ومهمتها جمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة هذه القروض وسقفها والمبالغ المسحوبة منها وغير المسددة، بالإضافة إلى الضمانات المصاحبة لهذه القروض في البنوك والمؤسسات المالية.²

3. مركزية عوارض الدفع: يعد هذا الجهاز الرقابي الذي تم تنظيمه في 1992/03/22 بموجب النظام 92-02 تحت اسم مركزية عوارض الدفع جهازا إعلاميا، حيث يوفر معلومات مسبقة عن جمع المبالغ غير مستحقة في شكل قروض، وإذا كان في البنوك أو المؤسسات المالية أو الخزينة العمومية أو البريد والمواصلات، كما يحتوي هذا الجهاز على المعلومات المتعلقة بكل المشاكل والحوادث التي تتعلق بتحصيل الدين.

4. جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد: تم إنشاء هذا الجهاز بموجب النظام رقم 92-03 المؤرخ في 1992/03/22، ويعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات للوسطاء الماليين المعنيين، ويجب على الوسطاء الماليين الذين وقعت لديهم حوادث دفع مرتبطة

* لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى اتفاقية دولية، وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، تجتمع أربع مرات سنويا ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك ولذلك فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة إلزامية أو قانونية رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة.

¹ عكاشة بوكعبان، القانون المصرفي الجزائري (في ضوء الاجتهاد القضائي للمحكمة العليا ومجلس الدولة)، دار الخلدونية، الجزائر، 2017، ص

² كمال سي محمد، الاقتصاد النقدي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 75.

بعدم كفاية الرصيد أو بعدم وجوده أصلاً أن يصرحوا بذلك إلى مركزية المستحقات غير المدفوعة حتى يمكن استغلالها وتبليغها إلى الوسطاء الماليين الآخرين، ويجب عليهم في هذا المجال أن يطلعوا على سجل المستحقات غير المدفوعة قبل تسليم أول دفتر للشيكات لزبون معين.¹

المبحث الثاني: السياسة النقدية في الجزائر

قبل سنة 1990 لا يمكن القول أنه هناك سياسة نقدية فعالة في الجزائر لسيطرة الخزينة العمومية على بنك الجزائر خلال تلك الفترة، وكان الاقتصاد الجزائري اقتصاداً موجهاً، حيث انحصرت مهامه في تلبية الاحتياجات التمويلية للأنشطة الاقتصادية التي كانت تابعة للدولة من أجل بناء الاقتصاد الوطني، لكن بعد سنة 1990 في ظل اتجاه الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق برز دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

المطلب الأول: أداء السياسة النقدية خلال 1990-2018

سعت الجزائر إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مختلف الإصلاحات الاقتصادية والتي مست الجانب النقدي منها لضمان الاستقرار النقدي، والتي تزامنت مع جل التغيرات والاختلالات التي مر بها الاقتصاد الجزائري. أولاً- أداء السياسة النقدية خلال 1990-2000:

مع بداية دخول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق، عرف اختلالات كبيرة ومتعددة منها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي للاضطرابات المتتالية، والأخرى المتعلقة بالجانب السياسي وتعدد الأحزاب دون ضوابط قانونية والجانب الاجتماعي المتعلق بالسخط الشعبي والتدمير من الوضع الذي آلت إليه البلاد، مما حال دون الوصول إلى تنمية مطلوبة تخرج من هذه الأزمة. وأمام تفاقم الأحداث في سنة 1991 استقالت الحكومة التي قامت بإبرام الاتفاق وجاءت الحكومة الموالية لتخلفها في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي.²

فمع الضرورة الحتمية للإصلاح الاقتصادي الكلي، عملت الجزائر على إصلاحات عميقة شملت القطاع المالي والمصرفي، و الذي تضمن برنامجين وهما: برنامج التثبيت الهيكلي: تم الاتفاق على الاستعداد الائتماني الثاني * بين صندوق النقد الدولي والجزائر بتاريخ 03 جوان 1991، حيث تم تحرير رسالة في 27/04/1991، تم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة سحب خاصة مقسمة على أربعة شرائح أو أقساط كل شريحة بمبلغ 75 مليون، ولقد سحبت الجزائر ثلاثة أقساط، إلا أن القسط الرابع لم يتم سحبه لعدم احترام الحكومة آنذاك لمحتوى الاتفاقية، إذ تم توجيه هذا القرض إلى أغراض أخرى غير تلك التي تم الاتفاق عليها. إلى أن جاءت حكومة بلعيد عبد السلام (جوان 1992)

¹ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 375.

² عمار بوزعرز، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية (حالة الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص 255-256.

* كان هناك الاستعداد الائتماني الموسع الأول في ماي 1989 حيث لجأت فيه الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الأقساط المرتفعة، وقد وافق الصندوق على تقديم 155,7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وقد استخدم المبلغ كليا كشريحة واحدة في 30 ماي 1989، ويهدف هذا الاتفاق إلى ضبط الاقتصاد بالتحكم في المجمعات الاقتصادية من خلال مراقبة الأسعار وخاصة سياسة سعر الصرف.

الذي أوقف المسار السابق وتوجه نحو العمل على النهوض بالقطاع العام ورفض رفضا مطلقا التعامل مع صندوق النقد الدولي، وذلك من خلال رفضه لفكرة إعادة الجدولة وهذا ما دفع البعض إلى تصنيف برنامجه على أنه يهدف إلى التحول نحو اقتصاد السوق ولكن تحت إشراف الدولة، ولذا اعتبرت حكومته على أنها تركز الاقتصاد الموجه في شكل متجدد، البرنامج كان يسعى إلى تحقيق التكيف الهيكلي دون مساعدة من الهيئات المالية الدولية للمحافظة على السيادة الوطنية، والانسجام الوطني، ومنه وجب الخروج من فخ المديونية من خلال الالتزام بدفع خدمة الدين على إيرادات الصادرات من العملة الصعبة وهذا ما يدركه برنامج حكومة عبد السلام الذي ركز على المحاور التالية:

أ. التحكم في التجارة الخارجية بحيث يجب أن تتماشى مع أهداف نمو الإنتاج؛
ب. التحضير لإنعاش مطرد للنمو الاقتصادي من خلال إيجاد تكامل بين عمليات إعادة الهيكلة الصناعية وتحسين وتركيبه المنظومة المالية؛

ج. حماية القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا؛

د. التوفيق بين عمليات إنجاز ميزانية الدولة للتجهيز وبرامج السكن الاجتماعي مع مراعاة الأولوية المقررة.¹

1. برنامج التعديل الهيكلي: يعتبر هذا البرنامج كسابقه إلا أنه أوسع وأشمل من الأول، حيث يمتد إلى ثلاث سنوات وفيه بدأ العمل على إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، وقد هدف إلى:
أ. تحقيق النمو الاقتصادي في إطار الاستقرار المالي، وضبط معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 5%؛

ب. العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره؛

ج. التخفيض التدريجي لعجز الميزان التجاري الخارجي من 6,9% من الناتج المحلي الإجمالي سنوي 1994-1995 إلى 2,2% منه خلال سنتي 1997-1998؛

د. التحضير لإنشاء سوق مالية، وهذا بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة البورصة وشركة تسيير القيم، والسماح للمؤسسات الوطنية الجيدة بالتوسع في رأسمال بنسبة 20% ابتداء من سنة 1998.²

وكان لهذا البرنامج أثر على النظام المصرفي الجزائري خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي وإعادة تفعيل السياسة النقدية، وكان هذا الإصلاح الاقتصادي سببا في:³

• ارتفاع احتياطي الصرف من 1,1 مليار دولار في سنة 1994 إلى 7 مليار دولار سنة 1998؛

¹ ملكة سنتينو، محمد بن بوزيان، مسار السياسة النقدية في الجزائر وآثارها على التحول الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2007، ص 71-72.

² عبد العزيز الخنفوسي، العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي، الجزء الثاني، دار الأيام، الأردن، 2016، ص 268.

³ عبد العزيز الخنفوسي، مرجع سابق، ص 269.

- ارتفاع المديونية الخارجية من 29,49 مليار دولار إلى 30,47 مليار دولار سنة 1998، وهذا نتيجة لانخفاض موارد الصادرات؛
- تحسن ملحوظ في موارد الدولة من العملة الصعبة؛
- ارتفاع نسبة خدمات الدين رغم إعادة جدولة حوالي 50% من مجموع الديون الخارجية؛
- انخفاض سعر صرف الدينار بنسبة 61% في هذه الفترة؛
- انخفاض معدل التضخم من 29% إلى 5%، مما أدى إلى انخفاض معدل إعادة الخصم من 15% إلى 9,5%؛
- ارتفاع نمو الكتلة النقدية سنة 1998 بنسبة 19,1%.

ثانيا- أداء السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2001-2014:

بعد الانتهاء من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وبالنظر إلى النتائج المسجلة واصلت السلطات النقدية إصلاحاتها في المجال النقدي قصد الوصول إلى الأهداف المرجوة والحفاظ على النتائج المسجلة، خاصة معدل التضخم واستقرار أسعار الصرف، فقد تجلّى هذا في إصدار الأمر 03-11 والذي ركز على الاستقرار النقدي، خاصة وأن هذه الفترة تم خلالها تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي الذي شرع تطبيقه في أفريل 2001 إلى غاية 2004 محاولة لاستغلال فائض السيولة ثم تلاه برنامج دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005 إلى غاية 2009، واستكملته ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي بين السنتين 2010 و2014، وهذا كله يدخل ضمن سياسة مالية توسعية تقابلها سياسة نقدية توسعية من أجل دعم وتمويل هذه البرامج.¹

وتبعاً لتطورات الدولية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 عمل مجلس النقد والقرض على تغيير وتدعيم الإطار التنظيمي المتعلق بتدخل بنك الجزائر في تحديد أهداف السياسة النقدية من خلال مراجعة وتكملة المادة 62 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض بإصدار القانون 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 والمتعلق بعمليات وأدوات وإجراءات السياسة النقدية، هذا القانون جاء لتقييس عمليات السياسة النقدية وشرح بشكل مفصل العمليات التي يمارسها البنك في السوق.²

ثالثا- أداء السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2014-2018:

عرف الاقتصاد الجزائري هزات شديدة منذ سنة 2014، وذلك بعد الانخفاض الكبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية من (110 إلى 40 دولار للبرميل)، وهو ما أثر بشكل كبير على قيمة الصادرات (من 63 إلى 27 مليار

¹ علي بن قدور، محمد يبرير، مرجع سبق ذكره، ص 264:261

² كريمة منصر، مرجع سبق ذكره، ص 171.

دولار)، وذلك في ظل انخفاض بسيط في الواردات حوالي 11% الأمر الذي انعكس سلبا على قيمة مداخل الخزينة من جهة وزيادة الضغوط على احتياطات الدولة من جهة أخرى.¹ وأهم ما ميز هذه المرحلة:²

1. انخفاض كبير لسيولة النقدية في البنوك خلال سنتي 2015-2016، حيث انتقلت من 2731 مليار دينار نهاية 2014 إلى 1833 مليار دينار نهاية ديسمبر 2015، لتبلغ 821 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016، ثم لتسجل 512 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2017، فانتعشت السوق البنينة للبنوك التي كانت راكدة في تلك الفترة؛
 2. استمرار انخفاض احتياطي الصرف الجزائري مما قلل من هامش التصدي للصدمات الخارجية؛
 3. تسجيل مستويات منخفضة لمتوسط سعر البترول الجزائري السنوي مقارنة بالسعر المرجعي لإعداد الميزانية حيث تشير إحصائيات منظمة الأوبك إلى أن متوسط سعر البترول الجزائري أنهى سنة 2017 بمتوسط 54 دولار و 44,28 دولار في 2016 مقابل تحديد الحكومة لسعر مرجعي للبترول يقدر بـ 50 دولار في 2017، و 45 دولار في 2016 هذا ما هدد التوازنات المالية للإقتصاد الوطني وتفاقم الأزمة المالية التي تعيشها الجزائر منذ سنة 2014؛
 4. سجلت الجزائر تراجع في عجز الميزان التجاري من 20,13 مليار دولار في 2016 إلى 14,3 مليار دولار في 2017، وهذا ليس راجع لتطور الصادرات الجزائرية وإنما لتقليص رخص الإستيراد خاصة منها رخص استيراد السيارات؛
 5. قدر عجز ميزانية الدولة بـ 1567 مليار دينار في 2016 مقابل 795 مليار دينار في 2017؛
 6. تدني القدرة الشرائية للدينار الجزائري الذي يعتبر من أضعف العملات في إفريقيا، وارتفاع سعر صرفه نحو القيم التاريخية مقابل أهم العملات العالمية خاصة منها اليورو، حيث 1 يورو يساوي حوالي 140 دينار في السوق الرسمية مع ضغوطات السوق الموازية على قيمة العملة الوطنية حيث وصلت قيمة وحدة واحدة من اليورو 220 دينار، وهذا ما حتم على بنك الجزائر إلى عدم اللجوء إلى حل تخفيض قيمة العملة الوطنية أكثر من أجل تخطي الأزمة المالية، وقد تم اللجوء إلى ذلك سابقا لرفع إيراداتها من صادرات النفط عند تحويلها إلى العملة الوطنية، مع إثبات العديد من الدراسات عن فشل مثل هذه السياسات الخاصة بسعر الصرف لاحتواء تداعيات الصدمة.
- المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة النقدية في الجزائر

¹ حمزة رملي، التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض (هل يتعلق الأمر بالتسيير الكمي)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات،

المجلد الرابع، العدد 01، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، جوان 2019، ص 212.

² أنفال نسيب، التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير تقليدي في الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد الخامس، العدد 01، جامعة بسكرة، الجزائر، 2019، ص 19-20.

حدد قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14/04/1990 ومختلف تعديلاته أهدافا للسياسة النقدية ومختلف أدواتها، وفي هذا المطلب سنحاول التعرف بالتفصيل على هذه الأهداف ومختلف الأدوات التي لجأت إليها السلطات النقدية خلال الفترة 1990-2018.

أولا- أهداف السياسة النقدية في الجزائر:

تجدر بنا الإشارة أن القانون 90-10 الصادر في 14/04/1990 المتعلق بالنقد والقرض قد بين الأهداف النهائية للسياسة النقدية، والتي تغيرت مع تعديلاته المختلفة، وهذا ما سنطرق إليه في هذا الجزء.

1. أهداف السياسة النقدية وفق القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض: نصت المادة 55 من قانون 90-10 على أن مهمة بنك الجزائر تقتصر على توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليه بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.¹ فمن نص هذه المادة نلاحظ أنه هناك تعدد الأهداف إذ شملت:

أ. تحقيق معدل النمو المنتظم؛

ب. تحقيق التشغيل الكامل؛

ج. تحقيق استقرار الأسعار؛

د. تحقيق استقرار أسعار الصرف.

كذلك يمكن ملاحظة تعارض الأهداف التي المنوطة إلى بنك الجزائر بين تحقيقه للتشغيل الكامل ومستوى العام للأسعار، وهذا ما يجعل تحقيق كل هذه الأهداف بأدوات السياسة النقدية سيكون صعبا وخاصة مع تعدد الأهداف وعدم إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية، إذ قد يتعدى الأمر إلى اعتماد أدوات أخرى لسياسة الاقتصاد.

2. أهداف السياسة النقدية وفق تعديلات قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض: إن الأمر 03-11 المتعلق

بالنقد والقرض الملغى للقانون 90-10 في مادته 35، أن مهمة بنك الجزائر أصبحت تتمثل في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لتحقيق نمو سريع للاقتصاد، كذلك السهر على تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد.²

فأهداف السياسة النقدية حسب الأمر 03-11 تتمثل فيما يلي:

أ. تحقيق معدل النمو السريع؛

ب. تحقيق استقرار الأسعار؛

ج. تحقيق استقرار أسعار الصرف.

¹ المادة 55، القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض،

² المادة 35، الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.

إذن يمكن القول أنه هناك تغييرين أساسيين مقارنة بما نصت به المادة 55 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، وهما استبدال النمو المنتظم بالنمو السريع وكذلك حذف هدف التشغيل الكامل كهدف للسياسة النقدية. واستخدام مصطلح سريع الذي هو ذو دلالة كمية (والمنتظم ذو دلالة كيفية)، ويعكس وظيفة التفضيل لصانع السياسات فقدت طابعها الاستراتيجي الطويل الأجل، وبالرغم من أن هناك احتمال كبير أن يكون اقتصار الرؤية الاستراتيجية المستقبلية لتنمية الاقتصاد الوطني (تحت تأثير ظروف الركود في عشرية التسعينيات) لصالح برنامج الإنعاش الاقتصادي، والذي سيكون في أسرع وقت ممكن، لكن في مقابل ذلك اختزل هدف التنمية الطويل الأجل في تحقيق هدف قصير أو متوسط الأجل ممثلا في النمو الاقتصادي السريع، ويترتب على ذلك أن تكون الأهداف النهائية للسياسة النقدية هي استقرار الأسعار وسعر الصرف، بما يتوافق مع معدلات النمو الأعلى الممكن تحقيقها لتعزيز التنمية السريعة للاقتصاد، وأيضا أبقى الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض على تعدد أهداف السياسة النقدية، أي لم يستفد من التطور الحاصل في المجال النقدي في عدة دول، والذي حصر أهداف السياسة النقدية في استقرار المستوى العام للأسعار، هذا من جهة ومن جهة أخرى يتمثل الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في الواقع العملي بتحقيق استقرار الأسعار، إذ احتفظ به بنك الجزائر بصراحة كهدف نهائي وحيد منذ سنة 2001، من دون رد فعل أية هيئة، تعكس هذه الحالة، وجود مشكلة في التناسق والمصادقية المؤسساتية وأهميتها لحسن سير المرحلة الانتقالية، ويتأكد بهذا الصدد من عدة تقارير لبنك الجزائر، أن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو هدف استقرار الأسعار، خلافا لنص المادة 35 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، فقد ورد في تقرير بنك الجزائر لسنة 2001 و2002 أن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو استقرار الأسعار والذي يعرف على أنه ارتفاع محدود في مؤشر أسعار المستهلكين، وكذلك كما ورد في تقرير بنك الجزائر لسنة 2003 لكن تعدى إلى تحديد معدل التضخم المستهدف، بأن الهدف النهائي للسياسة النقدية المعبر عنه باستقرار الأسعار في المدى المتوسط بمعدل 3%، واستمر بنك الجزائر بالتصريح بنفس المعدل المستهدف إلى غاية 2006، ومنذ بداية سنة 2007 صرح بمجال المعدل التضخم ما بين 3% و4% واستمر إلى غاية 2008. وأصبح يستهدف بدء من 2009 بمعدل 4%¹.

استمر الوضع إلى غاية إصدار الأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض بتاريخ 2010/08/26، وفي مادته الثانية المعدلة والمتممة للمادة 35 من الأمر 03-11 التي نصت على أن مهمة بنك الجزائر تتمثل في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي.² فطبعا

¹ عميروش شلغوم، فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 (دراسة تحليلية)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، المجلد 03، العدد 1، مارس 2017، ص ص 36-37.

² المادة 02، الأمر 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، 2010/08/26.

الفصل الثالث: دراسة حالة (استقلالية البنك المركزي الجزائري وأثرها على فعالية السياسة النقدية)

لأحكام هذه المادة فقد أعطت لهدف استقرار الأسعار كهدف وحيد وصريح للسياسة النقدية والذي بإمكانه أن يدعم تحقيق النمو السريع وتوفير أفضل الشروط لسوق الصرف والنقد، وكذلك نلاحظ أنه من خلال هذا الأمر تم إضافة هدف الاستقرار المالي استجابة للتطورات والتوجهات الحديثة للسياسة النقدية في مختلف دول العالم بعد تداعيات أزمة المالية العالمية لسنة 2008.

ثانيا- أدوات السياسة النقدية في الجزائر وتطورها:

1. معدل إعادة الخصم: تعتبر أهم أداة يتدخل بها بنك الجزائر للتحكم في حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية والتحكم في سيولة الاقتصاد، وهذا ما تم تحديده في أحكام المادة 43 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، والمادة 69 في الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض. وتم توضيح السندات التي يمكن إعادة خصمها والتي يمكن حصرها فيما يلي:¹

- أ. سندات تجارية مضمونة من الجزائر أو دولة أجنبية ناتجة عن تبادل حقيقي للسلع والخدمات؛
- ب. سندات قرض قصيرة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر ويمكن لهذه العمليات على أن لا تتعدى ثلاث سنوات يجب أن تحمل توقيع شخصين طبيعيين أو معنويين ذوي ملاءة، ويجب أن تهدف هذه القروض إلى تطوير وسائل الانتاج أو تمويل الصادرات أو إنجاز سكن؛
- ج. سندات عامة لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها ثلاثة أشهر.

ويمكن تلخيص تطور معدل إعادة الخصم منذ سنة 1990 إلى غاية 2018 في الجدول رقم 01.

الجدول رقم 01: تطور معدل إعادة الخصم (1990-2018)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
المعدل %	10,00	11,50	11,50	11,50	15,00	14,00	13,00	11,00	9,50	8,50
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المعدل %	6,00	6,00	5,5	4,5	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
المعدل %	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	3,5	3,75	3,75	

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات بنك الجزائر.

من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أن تطور معدل الخصم في الجزائر عرف تذبذبات واستقرار خلال فترات محددة، فقد عرف خلال الفترة 1990-1994 حالة ارتفاع مستمر من 10,00% سنة 1990 وصولا إلى 15% كأعلى معدل له وذلك سنة 1994، ويرجع هذا الارتفاع المتواصل إلى السياسة النقدية التوسعية للحد من شدة التضخم في تلك الفترة. أما خلال الفترة الممتدة بين 1995-2004 فقد عرف معدل إعادة الخصم انخفاضا مستمرا من 14%

¹ موسى لحو بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص ص 274-275.

سنة 1995 وصولا إلى 4% ل يبقى ثابتا بنفس المعدل إلى غاية سنة 2015، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى التحكم في معدلات التضخم وتحسن مستوياته نتيجة برامج التثبيت والتعديل الهيكلي واتفاقيات الجزائر مع مؤسسات النقد الدولية (صندوق النقد الدولي)، أما مرحلة الثبات فتعود إلى استقرار معدل التضخم والاستقرار النقدي الذي عرفه الاقتصاد الوطني وخاصة بعد استهداف معدل التضخم بصفة غير مباشرة منذ سنة 2003 وتصريحه بصفة مباشرة سنة 2010 و صدور الأمر 04-10 المعدل والمتمم للأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض. وخلال سنة 2016 انخفض معدل إعادة الخصم إلى 3,5% ويعود إلى الارتفاع سنة 2017 إلى 3,75% محافظا على نفس المعدل سنة 2018، ويمكن إرجاعه إلى سياسة بنك الجزائر كرد فعل للأزمة النفطية وانخفاض أسعار البترول وما مدى تأثير الاقتصاد الوطني بتداعياتها ولجوء الحكومة الجزائرية إلى سياسة التمويل غير التقليدي.

2. معدل الاحتياطي الإجمالي: لقد بدأ بنك الجزائر بفرض الاحتياطي الإجمالي على البنوك التجارية بـ 2,5% على مجموع الودائع لأول مرة في 1994/11/28 بموجب التعليمات 73-94 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجمالي إلا أنها لم تطبق فعليا.¹ فبرغم من أن أداة نسبة الاحتياطي الإجمالي أداة مهمة والتي نص عليها قانون 10-90 المتعلق بالنقد والقرض مادته 93 على أنه يحق لبنك الجزائر أن تقوم البنوك بإيداع لديه احتياطا يحسب على مجموع ودائعها أو على البعض منها أو على توظيفها أو أنواعها، ويمكن أن يكون ذلك بالعملة الوطنية أو الأجنبية، ولا يمكن مبدئيا أن يتعدى 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لحسابه.² إلا أن الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض لم يشر إليها إلا بعد صدور النظام 02-04 المؤرخ في 2004/03/04 الذي من خلاله حدد شروط تكوين الحد الأدنى للاحتياطي الإجمالي والذي لا يمكن أن تتجاوز نسبة ما بين 0% و 15%.³ ولقد تم إعادة تنشيط أداة الاحتياطي الإجمالي منذ فيفري 2001 وذلك من أجل حث البنوك على حسن تسيير سيولتها ومنع الأثر السلبي للصدمات الخارجية على السيولة المصرفية.⁴

والجدول رقم 02 يبين تطور نسبة احتياطي الإجمالي خلال سنة 2001 و 2018.

الجدول رقم 02: تطور معدل الاحتياطي الإجمالي (2001-2018)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المعدل %	3,00	4,25	6,25	6,50	6,50	6,50	6,50	8,00	8,00
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018

¹ علي بن قدور، بيرير محمد، مرجع سبق ذكره، ص 276.

² المادة 93، القانون 10-90 المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سبق ذكره.

³ المادتين 2 و 5، النظام 02-04 المتعلق بشروط تكوين الحد الأدنى للاحتياطي الإجمالي، 2004/03/04.

⁴ محمد لكصاسي، الوضع النقدي وسيير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، 2004، ص 13.

الفصل الثالث: دراسة حالة (استقلالية البنك المركزي الجزائري وأثرها على فعالية السياسة النقدية)

المعدل %	9,00	9,00	11,00	12,00	12,00	12,00	8,00	4,00	10,00
----------	------	------	-------	-------	-------	-------	------	------	-------

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات بنك الجزائر.

عرف معدل الاحتياطي الإجمالي منذ بداية استعمالها وإدراجها ضمن أدوات السياسة النقدية تعديلات مختلفة وذلك من أجل التحكم في سيولة الاقتصاد سواء بامتصاصها عن طريق رفع المعدل، أو ضخ السيولة عن طريق خفضه.

فمن خلال تتبع تطور معدل الاحتياطي الإجمالي في الجدول رقم 02 نلاحظ أنه وابتداء من سنة 2001 بدأ بنك الجزائر بالاعتماد على أداة الاحتياطي الإجمالي بكيفية نشطة وذلك تماشيا مع التطور الحاصل في قيمة السيولة لدى البنوك، حيث نجد أن قيمة الاحتياطي في تطور مستمر حيث بلغت سنة 2002 ما قيمته 109,5 مليار دج مقابل 43.5 مليار دج سنة 2001، كما أن معدل الاحتياطي القانوني بدأ يرتفع إرتفاعا محسوسا بعد سنة 2002 حيث بلغ 6,25% سنة 2003 مقابل 4,25%. ثم تميزت نسبة الاحتياطي الإجمالي بالثبات في السنوات 2006، 2005، 2004 و 2007، حيث بلغت نسبته 6,5%. نلاحظ أنه ابتداء من سنة 2008 بدأ معدل الاحتياطي الإجمالي في الارتفاع بوتيرة مرتفعة حيث بلغ 12% سنة 2013، وبلغت قيمة الاحتياطي الإجمالي 899.8 مليار دج، الأمر الذي يؤكد أن السلطات النقدية تعتمد في هذه الفترة بدرجة كبيرة على معدل الاحتياطي الإجمالي في امتصاص السيولة.¹

وما يمكن ملاحظته أيضا أنه خلال السنتين 2016 و 2017 ومرور الإقتصاد الوطني بحالة انكماش جراء تداعيات الأزمة النفطية، حيث خفض بنك الجزائر المعدل إلى 8% سنة 2016 بعدما كان 12% خلال الفترة الممتدة بين 2013-2015، وتخفيضه إلى النصف (4%) سنة 2017 ليعود إلى الارتفاع سنة 2018 إلى غاية 10% من أجل امتصاص السيولة بعد سياسة التمويل غير التقليدي.

3. عمليات السوق المفتوحة: نص قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض أن بنك الجزائر يستطيع دخول السوق النقدية كمشتري أو بائع للسندات الحكومية التي مدة استحقاقها أقل من ستة أشهر، على أن لا يتجاوز المبلغ الإجمالي لهذه السندات 20% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة.² إلا أن الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض ألغى الحدود وجعلته مفتوحا.³ ورغم فعالية هذه الأداة إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة في نهاية ديسمبر 1996 وقد شملت مبلغا قدره 4 مليون دج بمعدل فائدة 14,94%، ومنذ ظهور فائض السيولة في السوق النقدية سنة 2001، لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتناع السيولة الفائضة، لكن هناك

¹ وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص 329.

² المادتين 76 و 77، القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سبق ذكره.

³ المادة 45، الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، مرجع سبق ذكره.

بجهودات مبدولة منذ سنة 2004 لاستعمال هذه الأداة كأداة نقدية فعالة، على أن يقوم المتعاملون الاقتصاديون بطرح الأوراق المالية على المدى المتوسط والطويل لتفعيل عمل السوق النقدية، ورغم هذه الجهود إلا أن عمليات السوق المفتوحة بقيت غير مستعملة منذ سنة 2002 وإلى غاية 2009.¹

4. أدوات أخرى: لعدم فعالية السوق النقدية في الجزائر، أصبحت أداة الاحتياطي الإجباري لوحدها غير كافية للتأثير فعليا في فائض السيولة، لذلك تم إدخال أدوات أخرى غير مباشرة تتمثل في استرجاع السيولة عن طريق النداء للعرض بموجب التعليم رقم 02-02 الصادرة في 11/04/2002، وتتم استرجاع السيولة لفترة 7 أيام، وثلاثة أشهر، وبدء من جانفي 2013، تم إضافة استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر.² حيث تسمح هذه التقنية لبنك الجزائر بالتدخل في السوق النقدية من خلال الطلب من البنوك بوضع ودائع لديها لمدة 24 ساعة أو لأجل، هذا من أجل متابعة صارمة لسيولة البنوك من أجل تفادي تطور القروض الرديئة ومنه الوقاية من خطر التضخم.³

كذلك استحدث بنك الجزائر أداة جديدة تتمثل في تسهيلة الوديعة المغلة بالفائدة، بموجب الأمر 04-05 المتعلق بتسهيل الودائع الصادر في 14/08/2005، وهي أداة تسمح لبنك الجزائر بامتصاص السيولة الفائضة من البنوك التجارية، من خلال السماح لها بإنجاز ودائع 24 سا/24 سا مقابل سعر فائدة ثابت 0,3 % حسب المادة الأولى من الأمر 05-08 الصادر في أوت 2005 المتعلق بسعر الفائدة المطبق على أداة تسهيل الودائع. وقد بلغت هذه التسهيلات قيمة 49,7 مليار دج في نهاية عام 2005، ثم ارتفعت قيمتها إلى 456,7 مليار دج، أي بمعدل نمو قدره 818,03% في نهاية عام 2006، وارتفعت قيمتها في نهاية 2007 إلى 483,11 مليار دج بسبب قيام بنك الجزائر برفع معدل الفائدة من 0,3% إلى 1% في جوان 2007، وهو معدل منخفض مقارنة بمعدلات الفائدة المطبقة على الأدوات الأخرى، وفي نهاية ديسمبر 2007 قام بنك الجزائر بخفض معدل الفائدة من 1% إلى 0,75% ومع ذلك ارتفعت قيمة هذه التسهيلات سنة 2008 إلى مبلغ قدره 1400,4 مليار دج، أما في سنة 2009 فقد انخفضت قيمة هذه الودائع حيث وصلت في نهاية ديسمبر إلى 1022,1 مليار دج وكان ذلك نتيجة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

هكذا وبقيت التسهيلات الخاصة بالودائع التي تعد كعملية ضبط دقيق تستعمل بمبادرة من البنوك أداة نشطة للسياسة النقدية للسنوات 2010، 2011 و 2012 حيث بلغت قيمة هذه الودائع في نهاية سنة 2012 قيمة 834 مليار دج، مساهمة بذلك في تخفيض فائض السيولة بنسبة 39,9% و 44,2% و 53,3% للسنوات 2010،

¹ علي بن قدور، محمد بيرير، مرجع سبق ذكره، ص 282-283.

² عميروش شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص 39.

³ كريمة منصر، مرجع سبق ذكره، ص 174-175.

2011 و 2012 على التوالي. لتستقر بعد ذلك قيمة تسهيلات الودائع إلى مستوى متوسط سنوي بلغ 479,9 مليار دج في سنة 2013 مسجلة انخفاضا معتبرا قدره 44,7% مساهمة بهذا في الامتصاص الفعلي لفائض السيولة في السوق النقدية.¹

المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

يتم تحديد فعالية السياسة النقدية بمدى قدرة أدواتها المسطرة من أجل الوصول إلى أهدافها النهائية، وهذا ما توصلنا إليه من خلال دراستنا النظرية المتعلقة بالسياسة النقدية، وفي هذا المطلب سنحاول تحليل مختلف الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.

أولاً- هدف استقرار الأسعار

تعتبر أسباب التضخم* التي تظهر في الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري والاقتصاديات المختلفة بصفة عامة، السياسات الاقتصادية المختلفة التي اتبعت خلال السبعينات من القرن الماضي ومنها السياسة النقدية والمالية وسياسة الأسعار والأجور، يضاف إلى ذلك أسباب التضخم الشديد الذي تعاني منه البلاد الرأسمالية إلى الجزائر وهو التضخم المستورد.² والجدول رقم 03 يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.

الجدول رقم 03: تطور معدلات التضخم في الجزائر (1990-2018)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
المعدل %	16,65	25,89	31,67	20,54	29,05	29,78	18,68	5,73	4,95	2,65
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المعدل %	0,34	4,23	1,42	4,27	3,96	1,38	2,31	3,68	4,86	5,74
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
المعدل %	3,91	4,52	8,89	3,25	2,92	4,78	6,40	5,59	4,27	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الجدول رقم 03 وما يمكن ملاحظته، يمكن تقسيم مراحل تطور معدل التضخم في الجزائر إلى ثلاث

فترات:

1. الفترة 1996-1990: عرفت هذه الفترة ارتفاع معدل التضخم حيث سجل ارتفاعا من 16,65% سنة 1990 إلى 31,67% سنة 1992 والذي يعتبر كأعلى معدل سجله، ليعود إلى الانخفاض 20,54%، 29,05%، 29,78% و 18,68% لسنوات 1993، 1994، 1995 و 1996 على التوالي، ويعود هذا

¹ علي بن قدور، محمد بيرير، مرجع سبق ذكره، ص 280-281.

* التضخم هو التغير النسبي في المستوى العام للأسعار وقد جرت العادة على اعتماد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك.

² عمار بوزعرز، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية (حالة الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص 320.

المعدل المرتفع نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية¹ وانخفاض في قيمة العملة الوطنية وهذه الأوضاع زاد من وتيرة التضخم.² وتبقى أسباب بقاء ظاهرة التضخم على مستويات مختلفة إلى ارتفاع تكاليف الانتاج في الصناعة المرتبطة بارتفاع أسعار المواد المستوردة، وكذلك هو جزء من التضخم المستورد بالرغم من بقاءه متموقعا في هوامش منخفضة نسبيا.³

2. الفترة (1997-2000): عرفت هذه الفترة استمرار انخفاض معدل التضخم حيث تراجع إلى 5,73% سنة 1997، 4,95% و 2,65% لسنتين 1998 و 1999، وصولا إلى 0,34 سنة 2000 ويعود هذا التراجع السنوي إلى استقرار معدلات الصرف والاستقرار النسبي للأسعار الداخلية.⁴

3. الفترة (2001-2009): عاد معدل التضخم إلى الارتفاع سنة 2001 حيث وصل إلى 4,23% بعدما كان 0,34% سنة 2000، ليعود إلى الانخفاض سنتي 2002، 2003 بمعدل 1,42% و 4,27% وهذا راجع إلى الالتزامات المالية وبداية برنامج الإنعاش الاقتصادي وتزايد نفقات التجهيز.⁵ أما في سنة 2004 فقد انخفض إلى 3,96% مستمرا بتسجيله الانخفاض سنة 2005 بمعدل 1,38% واستقراره بالمتوسط عند معدل 3% بين سنتي 2006-2008، حيث بلغ سنة 2006 معدل قدره 2,31% و 3,68% سنة 2007 و 4,86% سنة 2008، ويعود عودة الارتفاع إلى التوسع النقدي نتيجة التوسع في السياسة النقدية وكذا المالية من أجل دعم برامج

الإنعاش الاقتصادي والنمو الاقتصادي. فقد سمحت الإدارة المنسقة للسياسة النقدية خلال سنة 2007 بتحقيق إستراتيجية هدف التضخم بنجاح، بمعدل يساوي 3,5% على أساس متوسط سنوي، فإن ارتفاع التضخم في 2008 من شأنه أن يشكل صدمة لاستقرار الأسعار في المدى المتوسط، بالنظر إلى عودة التضخم على الصعيد العالمي إضافة إلى ذلك فإن الانتعاش الجوهري في التوسع النقدي أصبح يساهم واقعا في إحداث التوترات التضخمية.⁶

4. الفترة (2010-2018): في سنة 2010 انخفض معدل التضخم إلى 3,91% بسبب تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري، حيث ساهمت أدوات إدارة السياسة النقدية (استرجاعات السيولة تسهيلات الودائع المغلة للفائدة والاحتياطات الإجبارية) في الحد من أثر التضخم المستورد، وتميزت سنة 2010 بإصلاح الإطار القانوني

¹ Conseil National Economique et Social, Commission Evaluation, **Rapport sur la conjoncture du 2^{ème} Semestre 1994**, 1994, p33.

² Conseil National Economique et Social, Commission Evaluation, **Rapport sur la conjoncture du 2^{ème} Semestre 1995**, Avril 1995, p2.

³ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقييم، **تقرير حول الوضعية الظرفية للسداسي الأول من سنة 1996**، ديسمبر 1996، ص6.

⁴ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقييم، **تقرير حول الوضعية الظرفية للسداسي الأول من سنة 1998**، الدورة 12، نوفمبر 1998، ص6.

⁵ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقييم، **مشروع التقرير حول الوضعية الظرف الاقتصادية والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003**، الدورة العامة العادية 24، جوان 2004، ص4.

⁶ محمد لكصاسي، **تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر**، تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني، بنك الجزائر، أكتوبر 2008.

في المجال أين تم اعتبار هدف استقرار الأسعار (التضخم) كهدف نهائي للسياسة النقدية، مع الاحتفاظ بالأهداف الكمية النقدية، وهذا ما يعطي في الواقع، دورا للمجاميع النقدية والقروضية في إجارة السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر.¹ أما سنتي 2011 و2012 عادت التراكومات التضخمية حيث ارتفع إلى 4,25% و8,89% وهذا يعود إلى ارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية، وقصد الحد من هذه الضغوطات التضخمية اتخذت السلطات العمومية تدابير تدعيم مناسبة كان أثرها كليا على سنتي 2011 و 2012، وبالرغم من تسجيل الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية انخفاضاً محسوساً في 2012 (ما يقارب 10%)، فإن الأسعار الداخلية للمنتجات الأساسية المستوردة لم تعكس بشكل كامل وفوري هذا الانخفاض، بل تطورت في الاتجاه المعاكس للميل التنافسي لهذه الأسعار العالمية، وهذا ما يلفت الاهتمام بضرورة متابعة تشكيل الأسعار الداخلية للمنتجات الأساسية المستوردة، بحكم أن اختلالات الأسواق الداخلية تبقى قائمة وتعيق الهدف المرجو من خلال تدابير الدعم من طرف الدولة.²

في سنة 2013، سجل معدل التضخم قيمة 3,25% وانخفض إلى 2,92% سنة 2014، ويعتبر أحسن معدل سجله الاقتصاد الجزائري لقربه من معدل التضخم المستهدف، وهذا الظرف تميز بتضخم مستورد ضعيف ومساهمة ضعيفة لسعر الصرف، فقد ساهم الأداء المحقق في 2014 في تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي. وبعد تراجع المعيار سنتي 2013 و2014 عاد التضخم نحو الارتفاع في 2015 ليبلغ 4,78% و6,40% سنة 2016، فقد سمحت إدارة السياسة النقدية خصوصا من خلال امتصاص فائض السيولة المصرفية، باحتواء ضغوطات تضخمية إضافية، كان من الممكن أن تؤدي إلى مستوى تضخم أكثر ارتفاعا، بالرغم من أن عمل السياسة النقدية واجه عراقيل جراء الاختلالات ووضعيات الهيمنة في بعض الأسواق، ولا يمكن إرجاع هذا التوتر التضخمي إلى التوسع النقدي لأنه خلال سنتي 2015 و2016 لم يتم التوسع في الكتلة النقدية الذي بإمكانه يكون مصدرا للتضخم، وكما لا يمكن أن يكون نتيجة تضخم مستورد، خصوصا بالنظر إلى ضعف أسعار السلع المستوردة على مستوى الأسواق الدولية. ولذلك يمكن إرجاع مصدر هذا التضخم نتيجة الصدمة الخارجية والانخفاض القوي لأسعار البترول.³ ونتيجة للسياسة النقدية المتبعة سجل معدل التضخم تراجعا طفيفا ليبلغ 5,59% سنة 2017 و4,27% سنة 2018، والذي يعود

¹ محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية في 2010، بنك الجزائر، 2010/08/25، ص 6.

² محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني، بنك الجزائر، ديسمبر 2013، ص 9.

³ محمد لوكال، التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، تدخل أمام مجلس الأمة، بنك الجزائر، أبريل 2017، ص 19.

الفصل الثالث: دراسة حالة (استقلالية البنك المركزي الجزائري وأثرها على فعالية السياسة النقدية)

سببه أساسا إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية الزيادة في الأسعار لا سيما أسعار السلع الاستهلاكية غير الغذائية.¹

ثانيا- هدف تحقيق النمو الاقتصادي:

باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، فإن معدلات النمو ستكون مرتبطة بأسعار البترول ومختلف صدماتها في السوق العالمية، يمكن تلخيص تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر في الجدول رقم 04.

الجدول رقم 04: تطور معدلات النمو في الجزائر (1990-2018)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
المعدل %	0,80	1,20-	1,80	2,10-	0,90-	3,80	4,10	1,10	5,10	3,20
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المعدل %	3,82	3,01	5,61	7,20	4,30	5,91	1,68	3,37	2,36	1,63
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
المعدل %	3,63	2,89	3,37	2,77	3,79	3,76	3,30	1,60	2,10	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

لقد عرفت معدلات النمو خلال السنوات 1991، 1993 و 1994 معدلات سالبة، نتيجة للركود الذي أصابت مختلف قطاعات الإنتاج خارج قطاع المحروقات، ليسجل معدلا موجبا سنة 1995 بقيمة 3,80% نتيجة تنفيذ برامج التعديل الهيكلي وتحسن القطاع الفلاحي بعد الجفاف الذي أصاب الجزائر سنوات 1992، 1994 و 1994 وتحسن أسعار البترول، لينخفض سنة 1997 إلى 1,10% و 3,20% سنة 1999 مقارنة بـ 5,10% سنة 1998، نتيجة تدهور النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، وبالرغم من اليسر المالي ودعم برامج النمو، فإن النمو الاقتصادي لم يبلغ المعدل المرجو، نتيجة لضعف نسبة مساهمة القطاعات خارج المحروقات في النمو الاقتصادي.²

¹ محمد لوكال، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني، فيفري 2018، ص

4.

² بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر (1990-2006)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 26.

إن استمرار الركود في قطاع المحروقات منذ سنة 2006 رمى بثقله على نشاط الاقتصاد الوطني واستدعى أداء أقوى للنمو خارج المحروقات، وعرفت الستين 2008 و 2009 تراجع مستويات النمو إلى أدنى مستوياتها ويمكن إرجاعه إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ودخول الاقتصاد العالمي في حالة ركود، ورغم تحسنه الطفيف خلال سنة 2010 بسبب بداية تعافي الاقتصاد العالمي، إلا أنه عاد إلى الانخفاض سنة 2011 إلى 2,89% نتيجة بداية دخول الإتحاد الأوروبي في أزمة الديون السيادية. وفي نفس السياق سجلت سنة 2012 تحسنا طفيفا في النمو الاقتصادي بمعدل نمو بلغ 3,37% مقارنة بـ 2,89% سنة 2011 والذي يمكن إرجاعه إلى تحسن أداء قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية.¹

وجراء الأزمة النفطية لسنة 2014، اشتدت هشاشة الاقتصاد الجزائري نتيجة الصدمة الخارجية ابتداء من السداسي الثاني من سنة 2014، وتحت تأثير الانخفاض الهائل لأسعار البترول واستمرار الركود في قطاع المحروقات، وبالرغم من الجهود الاستثمارية المبذولة في هذا القطاع شهدت سنة 2014 انتعاشا للنشاط الاقتصادي ولو بوتيرة أقل بمعدل نمو قدره 3,79% مقابل 2,77% سنة 2013، في وضع يتميز بتراجع أداء النمو خارج المحروقات، فقد قدر النمو الحقيقي لإجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات في 2014 بـ 5,6% أي تراجع مقارنة مع السنين 2012 و 2013 بـ 7,2% و 7,1% على الترتيب، ويعود هذا الأداء الحسن خصوصا إلى استمرار نمو قطاع البناء والأشغال العمومية بوتيرة قوية ومستقرة وكذا نمو قطاع الخدمات.² وأمام تواصل ضعف أسعار البترول وارتفاع بسيط في أسعار المواد الأولية غير الطاقوية على مستوى الأسواق العالمية عرف معدل النمو تباطئا خلال السنوات الأخيرة وخاصة سنة 2017 بمعدل نمو 1,60%.³

ثالثا- هدف تحقيق التشغيل الكامل:

يربط تحقيق هدف التشغيل الكامل بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، فتحقيقه ينعكس إيجابا على هدف التشغيل، الذي يظهر من خلال انخفاض معدلات البطالة التي تعكس الاختلال الحاصل في جانب العرض والطلب في سوق العمل، فمكافحة البطالة تكون عبر إنعاش الاستثمار وخلق فرص العمل، والجدول رقم 05 يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2018.

الجدول رقم 05: تطور معدلات البطالة في الجزائر (1990-2018)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
---------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

¹ محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني، بنك الجزائر، ديسمبر 2015، ص 4.

³ محمد لوكال، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، مرجع سبق ذكره، ص 2.

الفصل الثالث: دراسة حالة (استقلالية البنك المركزي الجزائري وأثرها على فعالية السياسة النقدية)

28,45	26,92	25,43	28,62	31,84	27,74	26,23	24,38	20,60	19,75	المعدل %
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
11,16	11,33	13,79	12,27	15,27	17,65	23,72	25,90	27,30	29,77	المعدل %
	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
	12,15	12,00	10,20	11,21	10,21	9,82	10,97	9,96	9,96	المعدل %

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

جاء القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض بهدف تحقيق التشغيل الكامل كهدف من أهداف السياسة النقدية إلى غاية إصدار الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض وإلغاء هذا الهدف، من خلال الجدول رقم 12 نلاحظ أنه خلال السنوات 1990-2000 عرفت ارتفاع معدلات البطالة من 19,75% سنة 1990 وصولاً إلى 29,77% سنة 2000 وذلك بمستويات متذبذبة ولكنها بقيت دائماً مرتفعة وخاصة سنة 1995 مسجلة أكبر معدل لها قدر بـ 31,84%، وترجع هذه المعدلات المرتفعة إلى ضعف القدرات الإنمائية للاقتصاد الوطني بسبب مواصلة مسار الإصلاحات الاقتصادية وتشويهه وضعيفة المؤسسات وانخفاض الاستهلاك وادخار العائلات ومحيط الاستثمارات لم يتجه نحو تحسن، وهذا ما سبب تقليص فرص العمل وضعف مستوى استحداث مناصب العمل.¹ ويمكن كذلك إرجاعه إلى انخفاض معدلات النمو خلال هذه الفترة وذلك من خلال النتائج المتوصل إليها في الجدول رقم 12 ومع بدأ تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) انعكس إيجاباً على الطلب الكلي، والاستثمار والعمالة، حيث مع نهاية برنامج الإنعاش الاقتصادي انخفضت معدلات البطالة إلى 17,65% عام 2004، وقد استمرت في الانخفاض عام بعد عام خاصة مع انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، حيث انخفضت من 15,27% سنة 2005 إلى 12,27% سنة 2006 وصولاً إلى 9,96% سنتي 2010 و 2011، وكان للقطاع خارج المحروقات دور في ذلك خاصة قطاعي البناء والأشغال العمومية كذلك قطاع الصناعة.² وتجدر الإشارة أن هذا الهدف لم يعد حصراً على السياسة النقدية منذ سنة 2003 بل هي قصر على السياسات الاقتصادية الأخرى وخاصة السياسة المالية منها. ولقد مكن التحسن المتواصل لمستوى النشاط الاقتصادي في قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات إلى استحداث مناصب شغل، وهذا ما يفسر انخفاض معدل البطالة خلال 14 سنة الأخيرة ليصل إلى 9,82% سنة 2013 مقارنة بـ 29,77% ويستقر نسبياً في 2014، 2015 و 2016 بمعدل 10,21%، 11,21% و 10,20% على الترتيب، وسعت الدولة من أجل امتصاص البطالة بصفة مستدامة خصوصاً فئة الشباب فإنه كان من الضروري تحقيق نمو الاقتصاد الجزائري بالمستوى الكامل، وخاصة ضمن الصدمة الخارجية، مع محاولة بناء اقتصاد وطني

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقييم، تقرير حول الوضعية الظرفية للسداسي الأول من سنة 1998، مرجع سبق ذكره، ص5.

² Banque d'Algerie, **Evaluation 2conomique et monétaire en Algerie**, Rapport 2008, p 28.

الفصل الثالث: دراسة حالة (استقلالية البنك المركزي الجزائري وأثرها على فعالية السياسة النقدية)

مرتكز على الإنتاج الصناعي والزراعي وعلى الخدمات المنتجة، وذلك من خلال امتصاص فعال للاذخارات المالية للأعوان الاقتصاديين الوطنيين، مما يسمح بإرساء تقدم مدمج ومولد لمناصب شغل مرسى على الإمكانيات الحقيقية لنمو القطاعات خارج المحروقات، كما ينبغي السهر على توافق دور النفقات العمومية الموجهة للاستثمار، باعتبارها محفزا هاما للنشاط الاقتصادي.¹

رابعاً- هدف تحقيق توازن ميزان المدفوعات:

يعتبر تحقيق توازن ميزان المدفوعات لدى أي بلد مرهون بالأداء الاقتصادي على المستوى الخارجي، وهو مرتبط بشكل مباشر بأسعار الصرف، حيث أن استقرار وضعية كل من ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة المحلية يعد مطلباً لكل البلدان بالنظر إلى المخاطر التي قد تلحق بالاقتصاد جراء اختلال هذا الهيكل، ويعتبر هدف تحقيق توازن ميزان المدفوعات من بين الأهداف التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها في الجزائر، والجدول رقم 06 يشير إلى تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 1990-2018.

الجدول رقم 06: تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر (1990-2018)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الرصيد	1,71-	0,26	0,23	0,01-	0,01-	6,32-	2,09-	1,16	1,74-	2,38-
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الرصيد	7,57	6,19	3,65	7,47	9,25	16,94	17,73	29,55	36,99	3,86
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الرصيد	15,58	20,14	12,06	0,13	5,88-	-	-	-	-	15,82
						27,54	26,03	21,76		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

يتبين من الجدول رقم 06 أن رصيد ميزان المدفوعات سجل عجزاً مستمراً في الفترة (1990-2018) ما عدا السنوات 1991، 1992 و 1997، وهذا نتيجة برامج التثبيت والتعديل الهيكلي خلال هذه الفترة وكذا نتيجة

¹ محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، مرجع سبق ذكره، ص5.

تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري، أيضا يرجع هذا الاختلال إلى تراجع أسعار البترول. أما منذ سنة 2000 بدأ رصيد ميزان المدفوعات تسجيله فائضا ليبلغ ذروته سنة 2008 بمبلغ 36,99 مليار دولار، وهذا راجع أولا إلى تحسن والأداء الجيد لأسعار البترول وارتفاع الجباية البترولية نتيجة ارتفاع الصادرات، وعرف سنة 2009 انخفاضا شديدا حيث انخفض إلى 3,86 مليار دولار نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وبعدها عاد الانتعاش سنة 2010 حيث بلغ 15,58 مليار دولار نتيجة لتحسن الأوضاع العالمية وبداية تعافي الاقتصاد العالمي من آثار الأزمة، ليعود إلى الانخفاض بقيم موجبة للوصول إلى 0,13 مليار دولار سنة 2013، ومع بداية الأزمة النفطية سنة 2014 عرف ميزان المدفوعات تدهورا وعجزا كبيرا حيث سجل سنة 2014 عجزا بقيمة 5,88 مليار دولار ليستمر تسجيله للعجز خلال السنوات 2015، 2016 و 2017 بقيم 27,54 مليار دولار، 26,03 مليار دولار و 21,76 مليار دولار، وعجز بقيمة 15,82 مليار دولار. وما يمكن استنتاجه أن رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر مرتبط بصفة مباشرة بأسعار المحروقات وصدماتها.

خلاصة الفصل الثالث :

تعد سنة 1990 سنة تحول حاسمة في الاقتصاد الجزائري عامة والجانب النقدي خاصة، وذلك بإصدار قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض حيث أعطى لبنك الجزائر صلاحيات ومهام وخاصة في مجال رسمه للسياسة النقدية وإشرافه عليها، بمختلف القوانين الصادرة في مجال النقد والقرض من القانون 90-10 ومعظم تعديلاته، فبالتتبع لمسار السياسة النقدية في الجزائر نلاحظ أن مختلف أهداف السياسة النقدية كانت مرتبطة بالصدمات البترولية أساسا، وهذا ما يعد تجديدا للسياسة النقدية وأدواتها زيادة على غياب الاستقلالية الفعلية، والتي تجسدت في تبعية بنك الجزائر للحكومة وزيادة الضغط الحكومي عليه، إلا أن الاستقلالية القانونية والتي منحها قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض ومختلف تعديلاته تجلت في معظم المواد الصادرة في كل قانون أو أمر آمله لتحقيق أهداف السياسة النقدية.

خاتمة

لقي موضوع استقلالية البنوك المركزية اهتماما كبيرا لدى الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم وذلك باعتبار البنك المركزي النواة الأساسية للنظام المصرفي ، كما أن للسياسة النقدية أهمية كبيرة في الحد والتخفيف من المشاكل الاقتصادية للدولة، والبنك المركزي هو أحد الأطراف الأكثر تأثيرا عليها ، ولذا فإن العديد من الاقتصاديين يؤيدون فكرة استقلالية البنك المركزي حتى يتمكن من التأثير على السياسة النقدية وتوجيهها لتحقيق الأهداف المطلوبة والمراد تحقيقها .

ولا نعي هنا بالاستقلالية بالاستقلال التام للبنك المركزي عن الحكومة ، لأن هذا الأخير ليس سوى مؤسسة تعمل في الإطار المؤسسي للدولة، ولكن نعي بها أن القرارات وخاصة المتعلقة بالسياسة النقدية يجب أن تكون متسقة إلى حد كبير مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة ، كما تعني أيضا أن يكون البنك المركزي مفوضا وحده بالعمل على تحقيق استقرار الأسعار، وأن يتمتع المسؤولون الرسميون في البنوك المركزية بالاستقلالية خصوصا فيما يتعلق بتعيينهم وكذا التمتع بالاستقلال المالي . فقد تأثرت مختلف اقتصاديات الدول بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وكانت لها تداعيات على صلاحيات البنوك المركزية وخاصة فيما تعلق بوضع وتنفيذ سياساتها النقدية، وهذا ما أظهر اتجاهها جديدا في استقلاليتها، فعلى الرغم من أن هناك ترجيح على ضرورة تمتعها بدرجة عالية من الاستقلالية لضمان فعالية السياسة النقدية وخاصة في الدول المتقدمة، فقد بقيت الإشكالية المطروحة في مختلف الدراسات على من هو المسؤول الأول عن السياسة النقدية سواء من ناحية صياغتها وتحديد أهدافها.

تعتبر سنة 1990 سنة فارقة في النظام النقدي الجزائري، بإصدار قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، والذي منح لبنك الجزائر مهام البنوك المركزية التقليدية مما يماثل ما هو ساري العمل به في الدول الأخرى ذات المستوى العالي في هذا المجال، كما أعطى استقلالية لبنك الجزائر والتي من شأنها تحقيق فعالية السياسة النقدية وهذا من الجهة القانونية، لكن يبقى الواقع الفعلي والذي كان أصعب لكون الاقتصاد الجزائري مرتبطا بصدمات بترولية (اقتصاد ريعي)، ومختلف متغيراته مرتبطة بالاقتصاد العالمي، والذي جعل السياسة النقدية أمام تحد صعب في تحقيق فعاليتها وتحقيقها لأهدافها النهائية، بالرغم من أن قانون 90-10 عرف عدة تعديلات عبر مختلف السنوات ولعل أهمها سنة 2003 وإصدار الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 2003/08/26، والذي عرف تعديلات بعدها، وبدورها تأثرت درجة استقلالية بنك الجزائر من الناحية القانونية مع كل تعديل من أجل مواكبة مختلف المتغيرات الاقتصادية.

أولا- نتائج اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: "تتوقف استقلالية البنك المركزي على مدى التقيد بتطبيق التشريعات والقوانين المنظمة له"، يمكن تحديد الاستقلالية القانونية للبنك المركزي من خلال التشريعات والقوانين المنظمة للبنك المركزي، لكن هذا لا يترجم

بالضرورة الاستقلالية الفعلية والتي يمكن أن ترتبط بمدى تطبيق هذه القوانين والتشريعات في الواقع العملي، وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية.

● **الفرضية الثانية:** "تتحقق فعالية السياسة النقدية على مدى تحقيقها للأهداف المسطرة"، يمكن إثبات صحة الفرضية، فلكل سياسة نقدية أهداف نهائية يكون تحقيقها باستراتيجية تربط بين الأهداف الأولية والنهائية مروراً بالأهداف الوسيطة شريطة أن تكون متناغمة وغير متعارضة للتمكن من تحقيقها عن طريق الأدوات المناسبة.

● **الفرضية الثالثة:** "يعمل البنك المركزي على تحقيق الاستقرار المالي بصفة مستقلة عن الأهداف الأخرى" إن هدف الاستقرار المالي ليس بالحديث بالنسبة للبنوك المركزية، إنما زاد الاهتمام به بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 عبر مختلف أقطار العالم والجعل منه من بين أهداف السياسة النقدية، وعليه يكون تحقيقه إلى جانب أهدافها الأخرى وخاصة لارتباطه الوثيق بالاستقرار النقدي، وهذا ما ينفي صحة هذه الفرضية.

● **الفرضية الخامسة:** "منح قانون النقد والقرض استقلالية بنك الجزائر مما ساهم في تحقيق فعالية السياسة النقدية" يعتبر قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14/04/1990 ومختلف تعديلاته عصب النظام النقدي الجزائري، فقد منح لبنك الجزائر استقلالية قانونية وليست الفعلية وهذا من جهة، ومن جهة أخرى لاعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي (مرتبط بأسعار البترول)، فلهذا لا يمكن القول أن فعالية السياسة النقدية في الجزائر مرتبطة بدرجة استقلالية بنك الجزائر، وهذا ما ينفي صحة الفرضية.

ثانياً- نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

● تعرف استقلالية البنك المركزي جدلاً واسعاً وبعيداً بين مؤيدين ومعارضين، فلاستقلالية تركز على عمل البنك المركزي وممارسة كامل صلاحياته من مهام واتخاذ القرارات بعيداً عن الضغوط السياسية، فمن الحجج الأكثر إقناعاً عن تأييد هذه الاستقلالية أنه عندما تكون الحكومة تمتلك السلطة النقدية أو التدخل في صلاحيات البنك المركزي، فإنها ستسعى إلى تمويل عجز ميزانيتها والتوسع في الإنفاق العام والذي سيضغط على البنك المركزي بالتوسع النقدي والذي سيؤدي إلى تراكمات تضخمية، عكس البنك المركزي الذي سيسعى إلى تحقيق الاستقرار النقدي لدرايته التامة عن الأوضاع النقدية السائدة في الاقتصاد، ويمكن أن نميز بين الاستقلالية السياسية والاقتصادية، القانونية والفعلية، العضوية والوظيفية.

● ترتبط فعالية السياسة النقدية بمدى إمكانية وصولها إلى تحقيق أهدافها النهائية، فكلما كانت هذه الأهداف متناغمة وغير متعددة كلما تحققت فعاليتها، لذا نجد أن هدف استقرار الأسعار (استهداف التضخم) هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في العديد من الدول، ويبقى تحقيق الأهداف الأخرى متعلقاً بالسياسات الأخرى.

- بينت الدراسات التي تناولت موضوع الاستقلالية على وجود علاقة إيجابية بين الاستقلالية واستقرار الأسعار أي كلما كان البنك المركزي مستقلا كلما انخفض معدل التضخم لاسيما في الدول المتقدمة، ولم يوجد أي علاقة بين الاستقلالية والبطالة، أما بالنسبة إلى معدل النمو فقد تبانت النتائج بين وجود علاقة إيجابية وسلبية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي واستقلالية البنك المركزي، أما بالنسبة لسعر الصرف بوجود علاقة طردية بينهما.
- عمدت الجزائر إلى القيام بإصلاحات هامة على القطاع النقدي تمثلت في إصدار قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض في 14/04/1990، والذي أعتبر بمثابة نقطة تحول في تسيير وتنظيم القطاع المالي، حيث استعاد بنك الجزائر بموجب هذا القانون استقلاليته ودوره كمسؤول على تسيير السياسة النقدية وأعلى سلطة نقدية، إلا أنه عرف إلغاء وتعويضه بالأمر 03-11 الصادر في 26/08/2003 المتعلق بالنقد والقرض والذي عرف بدوره تعديلا بموجب الأمر 10-04 الصادر في 26/08/2010، ولعل الأهم ما جاء به هذا التعديل هو جعل هدف استقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية في الجزائر وإضافة هدف الاستقرار المالي لها، وتعديلا سنة 2017 بالقانون 10-17 الخاص بسياسة التمويل غير تقليدي والذي عرف إلغاء ضمن قانون المالية لسنة 2020.
- تميزت السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 1990-2000 بالتبعية لصندوق النقد الدولي وذلك لاعتماد الجزائر في هذه المرحلة على الاقتراض من المؤسسات المالية بهدف تغطية العجز النقدي وتمويل مشاريع التنمية، وبالرغم من الإصلاحات المتبعة إلا أننا نجد أن مؤشرات السياسة النقدية في هذه الفترة في تحسن مستمر لكن بوتيرة منخفضة ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع المديونية وانخفاض أسعار البترول الذي يعتبر المصدر الأساسي للاقتصاد الجزائري، أما بعد 2001 إلى غاية 2014 فقد عرفت نمو بوتيرة مرتفعة لمؤشرات السياسة النقدية، نظرا للفوائض المالية التي توفرت عليها الدولة جراء ارتفاع أسعار البترول، أما بالنسبة للفترة التي تلتها إلى غاية سنة 2018 فقد عرفت مؤشرات السياسة النقدية تراجعاً وذلك بسبب دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة بترولية خانقة واضطرت بموجبها السلطات الجزائرية إلى التوسع النقدي لتمويل عجز المسجل في الميزانية.
- انحصرت أدوات السياسة النقدية في الجزائر حول الأدوات غير مباشرة وخاصة سياسة معدل الخصم وسياسة الاحتياطي الإجمالي منذ سنة 2001، ولكن تم تهميش سياسة السوق المفتوحة إذ لم تثبت نجاعتها منذ ظهور فائض السيولة سنة 2001، إلا أنها لم تكن ناجحة بالرغم من الجهود المبذولة وذلك لعدم فعالية السوق النقدية الجزائرية، وعلى هذا حاولت الجزائر استحداث أدوات أخرى تمثلت في أداة استرجاع السيولة عن طريق النداء للعرض وكذا أداة تسهيلة الوديعة المغلة بالفائدة.
- أعطى قانون النقد والقرض 90-10 استقلالية قانونية لبنك الجزائر بنسبة 47.7%، بعدها انخفضت إلى 39.87% بموجب الأمر 01-01 المعدل للقانون 90-10، بعدها عرفت ارتفاعاً إلى 47.6% بإصدار الأمر 03-11 الملغى للقانون 90-10، ومع التعديل الأخير وإصدار القانون 10-17 في 11 أكتوبر 2017 انخفضت

درجة استقلالية بنك الجزائر إلى 44.3%، ولكن هذه الاستقلالية تبقى قانونية وليست الفعلية، فاستقلالية بنك الجزائر تخضع لضغوط حكومية وخاصة فيما يتعلق بصلاحيات صياغة السياسة النقدية.

ثالثا- توصيات الدراسة:

وعلى ضوء النتائج السابقة يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- عزل السياسة النقدية عن الضغوطات الحكومية وعن الاحتياطات المالية للدولة وذلك بتجنب لجوء هذه الأخيرة إلى التوسع النقدي لعجز الميزانية والعمل على دعم استقلالية بنك الجزائر؛
- محاولة الخروج من تبعية الجباية البترولية وإيجاد سبل لتنويع الاقتصادي من أجل جعل المتغيرات الاقتصاد الجزائري مرتبطة بعوامل داخلية وحمايته من الصدمات الخارجية؛
- ضرورة تفعيل الأدوات المباشرة للسياسة النقدية في الجزائر من أجل التأثير المباشر والرقابة النوعية للبنك المركزي خاصة على البنوك التجارية؛
- لا بد من تطوير السوق المالية الجزائرية وبما في ذلك السوق النقدية من أجل إرجاع هيبة سياسة السوق المفتوحة؛
- اللجوء إلى سياسة التسيير الكمي لكن بعد توفير الشروط اللازمة لذلك في الاقتصاد الجزائري، فهي أداة ناجحة لتنشيط الاقتصاد القومي من الناحية النظرية؛
- تفعيل موقع بنك الجزائر من خلال نشر مختلف الإحصاءات والمنشورات بصفة مستمرة، فورية ودورية (شهرية، ثلاثية وسنوية) وما يتعلق بالسياسة النقدية لإضفاء الشفافية والمصداقية؛
- التنسيق بين السياسة النقدية والسياسات الأخرى من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر والحرص على تحديد هدف واحد لكل سياسة؛
- ضرورة تطوير المنظومة المصرفية الجزائرية، وزيادة الاهتمام الصيرفة الإسلامية التي ستكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية ومقبولة من طرف الجمهور.

رابعا- آفاق الدراسة:

رغبة منا في التوسع أكثر في الموضوع أو في دراسة مواضيع مكملة لموضوع الدراسة، سنقترح مجموعة من المواضيع للبحث فيها مستقبلا وتمثل فيما يلي:

- أثر السياسات النقدية غير التقليدية في تحقيق النمو (الولايات المتحدة الأمريكية)؛
- أثر استقلالية البنوك المركزية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول المتقدمة والنامية دراسة مقارنة؛
- دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي؛



قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية:

أولاً- الكتب:

1. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، لبنان، 2002.
2. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن 2002.
3. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي، لبنان 2003.
4. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، دار الفجر الجديد، مصر، 2005.
5. محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، لبنان، ط 7، بدون سنة نشر.
6. ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005.
7. إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، مصر، 2005.
8. زكريا الدوري، يسرى سمائري، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، الأردن، 2006.
9. ناصر سليمان، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة (مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر)، مكتبة الريام، الجزائر، 2006.
10. عبد المجيد قدرى، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2006.
11. محمود حسن ضوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي (دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية)، دار وائل، الأردن، ط 2، 2008.
12. عبد القادر السيد متولي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، الأردن، 2009.
13. موسى لحو بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010.
14. محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي (دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات)، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011.
15. وديع طوروس، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2011.
16. رجاء الربيعي دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، أمانة للنشر والتوزيع، شارع الملكة رانيا، الجامعة الأردنية مقابل كلية الزراعة عمان 2013.
17. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

18. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الكتاب الثاني، ديوان المطبوعات الجزائرية، ط 2، الجزائر، 2014.
19. عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
20. طاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر - 2015
21. عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية (حالة الجزائر)، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015
22. كمال سي محمد، الاقتصاد النقدي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
23. عبد العزيز الخنفوسي، العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي، الجزء الثاني، دار الأيام، الأردن، 2016.
24. عكاشة بوكعبان، القانون المصرفي الجزائري (في ضوء الاجتهاد القضائي للمحكمة العليا ومجلس الدولة)، دار الخلدونية، الجزائر، 2017.
25. مصطفى جاب الله، السياسة الاقتصادية الكلية، الابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2018.
26. سليمان بوفاسة، أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2018.
27. علي بن قدور، محمد بيرير، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيام، الأردن، 2018.
28. مصطفى بو بكر، الرقابة المصرفية والتنظيم الاحترازي الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2019.
29. منصر كريمة، الإصلاح الاقتصادي والمالي (التجربة الجزائرية)، دار اليازوري، الأردن، 2020.

ثانيا - أطروحات دكتوراه ومذكرات ماستر:

1. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003.
2. فضيل رايس، المتغيرات في الحسابات الخارجية واثارها على الوضعية النقدية في الجزائر 1989-2010 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية شعبة اقتصاد تنمية جامعة باتنة 2012-2013.

3. سمية حاجي، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات (حالة الجزائر 1990-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015-2016.

4. جميلة وجدي، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة تلمسان 2015-، 2016.

5. دواخي محمد الأمين، اثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر 1990-2013، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، مالية وبنوك جامعة زيان عاشور 2016-2017.

ثالثا-محاضرات

1. بلعروز بن علي محاضرات في النظريات والسياسات النقدية الطبعة الثانية-الساحة المركزية بن عكنون،الجزائر، 2006

2. سنوسي علي، محاضرات في النقود والسياسة النقدية ، مقدمة لطلبة السنة الثانية ل م د ، ، 2015

ثالثا - الملتقيات، المقالات والتقارير:

1. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقييم، تقرير حول الوضعية الظرفية للسداسي الأول من سنة 1998،

2. محمد لكصاسي، الوضع النقدي وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، 2004

3. مليكة ستيتو، محمد بن بوزيان، مسار السياسة النقدية في الجزائر وأثارها على التحول الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2007.

4. بلعروز بن علي، عبد العزيز طيبة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر (1990-2006)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

5. محمد لكصاسي، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني، بنك الجزائر، أكتوبر 2008.

6. محمد لكصاسي ، التطورات الاقتصادية والنقدية في 2010، بنك الجزائر ، 2010/08/25.

7. خلف محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد السابع، العدد الثالث والعشرون، العراق، 2011
8. محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني، بنك الجزائر، ديسمبر 2013
9. علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر 2014.
10. محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني، بنك الجزائر، ديسمبر 2015
11. نصيرة بن نافلة، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2014)، مجلة بشائر اقتصادية، العدد السابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، ديسمبر 2016.
12. فتيحة ملياني، الإصلاحات النقدية في الجزائر ودرها في تحقيق الاستقرار النقدي، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 1، العدد 14، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2016.
13. عميروش شلغوم، فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 (دراسة تحليلية)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، المجلد 03، العدد 1، مارس 2017.
14. محمد لوكال، التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، تدخل أمام مجلس الأمة، بنك الجزائر، أبريل 2017
15. محمد لوكال، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، تدخل أمام المجلس الشعبي الوطني، فيفري 2018
16. حمزة رملي، التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض (هل يتعلق الأمر بالتسيير الكمي)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد الرابع، العدد 01، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، جوان 2019.
17. أنفال نسيب، التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير تقليدي في الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد الخامس، العدد 01، جامعة بسكرة، الجزائر، 2019.

1. الأمر 01-01 المعدل والمتمم للقانون 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 27/02/2001.
2. الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26/08/2003.
3. الأمر 04-10 المعدل والمتمم للأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26/08/2010.
4. القانون 10-90 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 04/04/1990.
5. القانون رقم 10-17 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 11/10/2017.
6. النظام 02-04 المتعلق بشروط تكوين الحد الأدنى للإحتياطي الإجباري المؤرخ في 04/03/2004.

خامسا: المراجع الإلكترونية

1

2

II. المراجع باللغة الأجنبية:

a. Les ouvrages :

1. Yves Steiner, Le coût réel de l'indépendance de la banque centrale (Economie politique comparée de la Deutsche Bundesbank & de la Banque du Japon dans les années soixante-dix), Collection "Travaux de science politique", Institut d'Etudes Politiques et Internationales, Université de Lausanne, Suisse, février 2003.
2. Romina Bandura, Ronald Mendoza, Balkissa Sidikou-Sow, Central Bank Independence and Accountability, A Literature Review, Office of Development Studies, United Nations Development Programme, USA, November 2006
3. Pietro Nosetti, les banques centrales et l'approche contractuelle de l'indépendance (les enseignements du cas de Néo Zélande), thèse de doctorat en sciences économiques et sociales, Université Fribourg, Suisse, 2003.
4. Yann Videau, l'indépendance des banques centrales renforce-t-elle l'efficacité des politiques économiques ?, GREC économie, France, 2011.
5. Conseil National Economique et Social, Commission Evaluation, Rapport sur la conjoncture du 2ème Semestre 1994.
6. Conseil National Economique et Social, Commission Evaluation, Rapport sur la conjoncture du 2ème Semestre 1995, Avril 1995
7. Banque d'Algerie, Evaluation Economique et monétaire en Algerie, Rapport 2008.

